

مجلس الإدارة





بدر سليمان الأحمد
رئيس مجلس الإدارة



أحمد محمد المشاري
عضو مجلس الإدارة



علي يوسف العوضي
نائب رئيس مجلس الإدارة



عنود فاضل الجذران
عضو مجلس الإدارة



طارق فريد العثمان
عضو مجلس الإدارة



فوزي عبد المحسن العتيقي
أمين سر مجلس الإدارة



المقدمة



التجاري..... هو اختياري

البنك التجاري الكويتي هو مؤسسة مصرفية مرموقة تأسست في عام 1960. والبنك التجاري، الذي احتفل في شهر يونيو عام 2010 بمرور 50 عاماً على تأسيسه، يقدم لعملائه من الأفراد والشركات مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والاستثمارية والمالية المبتكرة.

ولكونه ثاني أقدم بنك في الكويت، فإن البنك التجاري الكويتي يتمتع بوجود راسخ في السوق المصرفي الكويتي وقاعدة عريضة من العملاء بفضل تشغيله ثاني أكبر شبكة فروع مصرفية متكاملة في دولة الكويت.

وقد قام مجلس إدارة البنك، الذي تم انتخابه في عام 2010، وبالتعاون مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية، بوضع خطة إستراتيجية لخمس سنوات قادمة تهدف إلى معالجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية مع التركيز على العودة بالبنك لمعدلات الربحية المرتفعة المستقاة من الأنشطة المصرفية الأساسية.

ولتحقيق هذا الهدف، يعمل مجلس الإدارة عن كثب مع فريق الإدارة التنفيذية من أجل زيادة حقوق مساهمي البنك وتوفير أفضل الخدمات المصرفية لجمهور العملاء وتأكيد مشاركة البنك ورعايته للفعاليات المجتمعية ضمن أنشطة مسؤوليته الاجتماعية.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

الأخوة المساهمون الأفاضل،

يسرني، نيابةً عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك لعام 2010. وقد شهد يوم التاسع عشر من يونيو 2010 احتفال البنك التجاري الكويتي بذكرى مرور خمسين سنة على تأسيسه، حيث صدر المرسوم الأميري رقم 5 بتاريخ 19 يونيو من عام 1960 بتأسيس البنك التجاري الكويتي. وشهد البنك منذ ذلك التاريخ العديد من التطورات البارزة في كافة المجالات المصرفية والأنشطة التشغيلية. فقد بدأ البنك في مزاولة أعماله من خلال فرع واحد، وازداد عدد فروع البنك بعد ذلك ليصل إلى 54 فرعاً، ليمتلك ثاني أكبر شبكة فروع مصرفية في الكويت، وهو ما يسهم بدوره في تعزيز تواجد البنك القوي في سوق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

وخلال عام 2010، انتهى مجلس الإدارة الجديد للبنك من إعداد خطة خمسية استراتيجية بمساعدة أحد بيوت الاستشارات الإدارية الدولية. وتتناول الاستراتيجية الجديدة للبنك التحديات الجارية في سوق العمل المصرفي، والضغط على عمليات التشغيل نتيجة لانكماش حركة النشاط الاقتصادي العالمي. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد السبل الكفيلة للعودة لتحقيق نمو قوي في أرباح البنك.

ومما لا شك فيه، أن عودة البنك لتحقيق معدلات نمو قوية تبدأ بتبني رؤية جديدة، والتطلع نحو احتفاظ البنك بمكانته الرائدة وتواجده القوي في سوق الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، مع تحقيق معدلات ربحية قوية تفوق تلك المعدلات التي تحققها البنوك المنافسة الأخرى. وترتكز الرؤية الجديدة على مجموعة من المحاور، هي: تحسين مستوى الإنتاجية، والتركيز على خدمة العملاء، والتميز في العمليات التشغيلية وتحقيق معدلات أداء قوية، والتحوط في العمليات التي تكتنفها بعض المخاطر. وسيقوم البنك بتركيز أنشطته أعماله وتوجيهها نحو السوق الكويتي، لما لديه من معرفة وإلمام تام بكافة احتياجات السوق المصرفي في الكويت. كما يساعد تطبيق النظام المصرفي الأساسي الجديد لدى البنك على توجيه وتنظيم مبادرات إعادة الهيكلة وعمليات التطوير التي سوف تُسهم بدورها في تعزيز ثقة العملاء في البنك، والحد من المخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك. ومما لا شك فيه أن تحقيق البنك لمستويات تكاليف منخفضة يساعد على تعزيز أدائه المالي.

وقد عمل البنك كذلك على الإرتقاء بمبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة)، فأجرى بعض التغييرات في الهيكل التنظيمي للبنك، ليتمكن من تنفيذ إستراتيجيته على نحو ملائم، ومن ثم تحقيق النفع والفائدة لكل من موظفي ومساهمي البنك. وتعمل الآن كافة إدارات الأعمال الرئيسية والإدارات المساندة بتبعية وظيفية لرئيس الجهاز التنفيذي.

وفي نهاية عام 2010، بلغ حجم الأرباح التي حققها البنك قبل المخصصات نحو 93.6 مليون دينار كويتي، وبلغ صافي ربح البنك بعد تكوين مخصصات مقابل محفظتي القروض والاستثمار نحو 40.5 مليون دينار كويتي، وبذلك فقد بلغت ربحية السهم 31.8 فلس. وبلغ إجمالي أصول البنك نحو 3.6 مليار دينار كويتي، وبلغت حقوق المساهمين نحو 465.9 مليون دينار كويتي. كما يحتفظ البنك بقاعدة رأسمالية قوية، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال في البنك 19.96 %، مما يفوق كثيراً الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال المقرر من قبل بنك الكويت المركزي الذي يبلغ 12 %، ويوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية نسبتها 15 % من القيمة الاسمية للسهم، أي بواقع (15) فلس للسهم الواحد.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، كان للبنك حضور بارز في كافة المحافل الاجتماعية بدولة الكويت. ففي الوقت الذي نجتهد فيه للوصول إلى خفض التكلفة، فإننا نستمر في لعب دوراً نشطاً في المجتمع الكويتي من خلال مساهماتنا في العديد من المبادرات والأنشطة الاجتماعية والتعليمية والبيئية والرعاية الصحية، وغيرها من المجالات التي تخدم المجتمع.

شكر وتقدير

ولا يسعني في الختام إلا أن أرفع بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم.

كما نتوجه بالشكر والتقدير لسعادة محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح والعاملين معه، وكافة الجهات الرقابية الأخرى، لدعمهم المستمر للقطاع المصرفي في الكويت. كما نشكر الأخوة المساهمين الأفاضل لاستمرار دعمهم ومؤازرتهم لنا. والشكر موصول كذلك لعملاء البنك الأعضاء لما أولوه من ثقة في البنك التجاري الكويتي، وإقبالهم المتزايد على منتجات وخدمات البنك، وندعو الله عز وجل أن نكون عند حسن ظن عملائنا ويوفقنا لمواصلة مسيرة التطور والنمو في البنك، للوصول لأعلى مستويات الخدمة المصرفية.

وأخيراً، نقدم كل الشكر للأنسة إلهام محفوظ، رئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة، ولفريق الإدارة العليا وموظفينا الأعضاء، الذين كرسوا جهودهم لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال مهنيتهم العالية ومثابرتهم وما يبذلونه من جهد والتزام في كافة الأعمال التي توكّل إليهم، سعياً لتحقيق الهدف الأسمى، ألا هو تقدم وازدهار البنك التجاري الكويتي.

بدر سليمان الأحمد
رئيس مجلس الإدارة



عرض موجز للأوضاع الإقتصادية



الإقتصاد العالمي

بدأ الإقتصاد العالمي خلال عام 2010 في إظهار بوادر تعافي من التداعيات والآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية والتي تعد الأسوأ في التاريخ الحديث. وقد تعافت الاقتصادات النامية والناشئة بشكل أسرع من الاقتصادات المتقدمة. وتجاوباً مع هذه الأزمة، قامت حكومات الدول الكبرى والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية بإطلاق مجموعة من المبادرات والخطط والقوانين التي تهدف إلى تعزيز الإستقرار المالي، وهو ما كان بمثابة قوة الدفع لكافة الاقتصادات العالمية. كما تم تعزيز السياسة النقدية على نطاق واسع، وظلت أسعار الفائدة عند أدنى مستوياتها في معظم الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة وتيرة النمو العالمي بمعدل 4.3% لعام 2011، وهو ما يقل بصورة طفيفة عن المعدل المتوقع أن يكون قد تحقق خلال عام 2010. سيما وأن العديد من الحكومات حول العالم قد بدأت بالتخلي عن بعض برامج تعزيز وتحفيز الاستقرار المالي والاقتصادي التي كانت قد أقرتها في أعقاب ظهور الأزمة المالية وتداعياتها في أواخر عام 2008.

الإقتصاد الكويتي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي استمرت وطأتها خلال العام الماضي، أظهر الإقتصاد الكويتي خلال عام 2010 قدر كبير من التعافي وذلك على خلفية ارتفاع أسعار النفط التي تراوحت أسعاره بين 70 و80 دولار للبرميل الواحد، بالإضافة إلى توفر معدلات سيولة كافية لدى الجهاز المصرفي، ولا شك أن المبادرات التي اتخذتها الحكومة للبدء في تنفيذ مشاريع جديدة، وكذلك إجراءات السياسة النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، قد ساهمت في تحسين أداء الأنشطة الاقتصادية بما يفوق معدلات الأداء المتوقعة.

وعلى الرغم من أن معدلات التضخم لم تكن مصدر قلق في عام 2010، لكنها ارتفعت إلى 3.4% تقريباً في يونيو 2010 ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى ارتفاع تكاليف السكن. ومن المتوقع بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي أن تكون معدلات التضخم قد أرتفعت في الكويت إلى 4.8% خلال عام 2010.

وقد قام البرلمان الكويتي بإقرار خطة التنمية لمدة أربع سنوات بميزانية قدرها 30 مليار دينار كويتي، والتي من المتوقع أن تقلل من إفراط اعتماد دولة الكويت الكلي على الإيرادات النفطية، والذي يمثل حالياً حوالي 94% من إجمالي دخل الكويت. وتشتمل خطة التنمية على العديد من المشروعات مثل مدينة الحرير والمنطقة التجارية وميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان لإستقبال الحاويات القادمة من الدول الواقعة شمال الكويت وشبكة خطوط المترو.

سوق الكويت للأوراق المالية

جاء أداء سوق الكويت للأوراق المالية بشكل عام متواضعاً خلال عام 2010، حيث تراجع مؤشر السوق ليلاصق مستوى 6.280 نقطة، وهو أدنى مستوى يصل له السوق منذ ستة سنوات، وهو ما يعكس الآثار السلبية لحالة الركود الاقتصادي التي عانت منها دولة الكويت خلال عامي 2008-2009. وقد استطاعت أسواق الأسهم في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة أن تعوض نسبة تتراوح ما بين 80% إلى 90% تقريباً من الخسائر التي تكبدتها خلال عام 2008، بينما ظل سوق الكويت للأوراق المالية يعاني من تبعات هذه الأزمة. وتعد التدفقات المالية الجديدة المتعلقة بخطة التنمية التي أقرتها الحكومة بميزانية قدرها 30 مليار دينار كويتي، والأرباح التي حققتها الشركات خلال النصف الأول من العام والتي فاقت التوقعات، بمثابة قوة دفع للسوق الكويتي لتعويض بعض الخسائر الناتجة عن تلك الأزمة.

ومع وجود خطة شاملة في الآفاق لدعم التنمية والتوقعات بارتفاع أسعار النفط، وتعافي النشاط الاقتصادي العالمي، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية إلى مستويات أعلى خلال عام 2011.



نشاطات البنك



قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

بالرغم من تزايد القيود الرقابية على عمليات الإقراض للحد من التوسع في الائتمان، والتي ترتب عليها تراجع إيرادات القطاع المصرفي، فقد استطاع قطاع الخدمات المصرفية للأفراد عن طريق مجموعة من البرامج التسويقية المبتكرة التي تم تبنيها خلال عام 2010 أن يحقق إيرادات جيدة للبنك، كما قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتكثيف جهوده والتركيز على تقديم خدمات مصرفية متميزة لتحقيق الرضاء التام لكافة عملاء البنك.

ويعود الفضل في النتائج الإيجابية التي حققها قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إلى إستراتيجية التوسع في شبكة فروع البنك، وتحديد مجموعة من الأهداف التي تركز على تقديم خدمات مميزة للعملاء، واستحداث مفهوم ثقافة البيع المزدوج.

كما اتجه قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إلى دعم الأنشطة الخارجية، وذلك من خلال التعاون مع الخطوط الجوية القطرية Qatar Airways، لتقديم خدمات مميزة لعملاء التجاري عند سفرهم على متن الخطوط الجوية القطرية وتسوقهم باستخدام بطاقات التجاري، وكذلك التعاون المشترك المستمر مع ماستركارد انترناشيونال MasterCard International.

وقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تطبيق إستراتيجيته المتحفظة على عمليات الإقراض للأفراد، تمسياً مع التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، كما سعى البنك لاستحداث منتجات وخدمات مصرفية جديدة، لتقديم بدائل متنوعة من المنتجات للعملاء، بهدف تلبية احتياجاتهم، ويعد الإقبال المتزايد من قبل شريحة الشباب على منتجات التجاري مؤشراً على زيادة ثقة هذه الشريحة في الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري. وعلى نحو متصل استمر التعاون بين كل من البنك التجاري ومجموعة التأمين الأمريكية العالمية AIG لتقديم خدمات التأمين الراقية لعملاء التجاري مما ساهم في تحقيق إيرادات من خلال الرسوم والعمولات.

هذا، وقد شارك قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالتعاون مع إدارة الإعلان والعلاقات العامة في العديد من المناسبات لعرض خدمات ومنتجات التجاري المصرفية على شريحة واسعة من الجمهور بهدف استقطاب المزيد من العملاء، ولهذا الغرض جاء تواجد البنك في مختلف المندييات الاجتماعية والفعاليات المجتمعية الأخرى التي هدفت إلى تعريف الجمهور بمنتجات وخدمات التجاري المصممة لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء على اختلاف أعمارهم وتوجهاتهم.

وفي إطار التعاون المستمر مع فيزا انترناشيونال Visa International خلال عام 2010، تم استحداث البطاقات مسبقة الدفع الجديدة لتحقيق الرضاء التام للعملاء حيث تم توزيع 4000 بطاقة للعملاء خلال الأسابيع الستة الأولى من طرح هذه البطاقات. وقد وفرت هذه البطاقات لعملاء البنك أفضل مستويات الأمان والتشغيل بما يتماشى مع المعايير الدولية. وعلى الرغم من الضغوط والأعباء الكبيرة التي تعرضت لها شبكة فروع البنك التجاري نتيجة لاستحداث تلك البطاقات الجديدة، إلا أنه تم تحقيق الأهداف المرجوة، ومن ثم تحقيق الرضاء التام للعملاء.

كما قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتجديد وتحسين الشكل العام الخارجي والداخلي لعدد من فروع البنك التجاري وإضفاء العصرية المصرفية عليها وذلك بهدف توفير أعلى مستويات الراحة للعملاء.

وسعيًا نحو تعزيز ثقة العملاء بالبنك وزيادة نسبة مبيعات بطاقات التجاري، يواصل البنك التجاري تعاونه مع كبرى المحلات التجارية ومنافذ التجزئة لتقديم خصومات كبيرة وعروض تسويقية مميزة لحاملي بطاقات التجاري الائتمانية.



قطاع الإئتمان التجاري

واصل القطاع المصرفي الائتماني على نطاق العالم خلال عام 2010 في مواجهة التحديات الكبيرة والتداعيات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية. وقد استطاعت البنوك الكويتية، بما فيها البنك التجاري الكويتي، أن تتعامل مع تلك الأزمة بصورة أفضل من نظيرتها في أوروبا وأمريكا، نظراً لسلامة ومثانة القاعدة الرأسمالية لدى البنوك الكويتية. على الرغم من ذلك، ثمة عوامل عدة أدت إلى توشي القطاع المصرفي الائتماني أقصى درجات الحيطة والحذر عند دراسة التوسع في مجال النشاطات الائتمانية، منها الحاجة إلى تكوين قدر كبير من المخصصات مقابل القروض، والإنكماش في قطاع العقار، الذي شهد تباطؤاً في معدلات النمو، والتراجع في أنشطة قطاع الاستثمار، بالإضافة إلى أوضاع أسواق الأسهم المضطربة، مع مخاوف استمرار ركود الإقتصاد العالمي، وكذلك التخوف من تراجع أسعار النفط. مع ذلك فقد استمر قطاع الإئتمان التجاري في البنك في استغلال الفرص المتاحة في مجال الأنشطة الإئتمانية، كما عمل القطاع على إضفاء المزيد من التحسينات على المحفظة الإئتمانية عن طريق تغطية الإنكشافات الحالية بالضمانات اللازمة.

ولعل إعلان الحكومة عن المرحلة الأولى من خطة التنمية التي تتكون من أربع سنوات (من بين ست مراحل تمتد حتى عام 2035) والتي صيغت من خلال رؤية تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي بحلول عام 2035 كان بمثابة قوة دفع أساسية لقطاع الإئتمان التجاري. وقد بلغ حجم الموازنة المرصودة لتلك الخطط ما يربو على 30 مليار دينار كويتي. ومن المتوقع إنفاق نحو 12-15 مليار دينار كويتي خلال 2010 - 2011. وتتضمن الخطط المرتقبة زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية مع التوسع في نظم تحلية وتنقية المياه، والتوسع في المشروعات السكنية والقيام بأعمال التطوير والتنفيد لعدد من المشروعات منها ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان لاستقبال الحاويات القادمة من الدول الواقعة شمال الكويت وشبكة خطوط المترو وشبكة النقل البري إلى جانب تحديث مرافق الإنتاج النفطي. ومما لا شك فيه أن مشاركة القطاع الخاص من خلال نظام BOT (البناء والتشغيل والتحويل) أو نظام PPP (الشراكة مع القطاع الخاص) سوف توفر للاقتصاد والبنوك الكويتية قوة دفع إضافية، ومن الأهمية الإشارة إلى أن تنوع المشروعات المقترحة سوف يكون من شأنه الحد من زيادة اعتماد دولة الكويت على المواد الهيدروكربونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاريع سوف تتيح للبنوك فرصة المشاركة في العديد من الأنشطة التمويلية والتي تؤدي بدورها إلى دعم وتعزيز مراكزها المالية.

ويأتي البنك التجاري الكويتي في مقدمة المؤسسات المالية التي شاركت في كافة أعمال الدراسة والبحث لكافة المجالات والأنشطة التي من شأنها تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال أنشطة الإقراض، وسيواصل البنك دعمه لكافة المبادرات الحكومية في هذا الشأن.

الإدارة المصرفية الدولية

واصلت الإدارة المصرفية الدولية استراتيجيتها نحو تأسيس علاقات عمل قوية مع البنوك المحلية والإقليمية والعالمية، بهدف دعم عملاء ومساهمي البنك محلياً وعالمياً، في إطار حرص القطاع التجاري على الإحتفاظ بقاعدة كبيرة من الأعمال التجارية المتبادلة مع البنوك الأجنبية المراسلة. كما تعمل الإدارة الدولية للبنك التجاري على الإحتفاظ بمراكز عمل مباشرة مع البنوك المراسلة من خلال الإستثمار في محفظة تركزت أنشطتها في المقام الأول على الأعمال التجارية، بما يساهم في تعزيز إيرادات البنك من العملات والأتعاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن علاقات العمل الواسعة التي تؤسسها الإدارة المصرفية الدولية مع البنوك الأجنبية تساعد على زيادة إيرادات البنك من العملات والأتعاب وذلك عن طريق اختيار البنك التجاري كشريك لتمرير المدفوعات بالعملات الأجنبية.

كما نجحت الإدارة المصرفية الدولية خلال عام 2010 في تخفيض مصاريفها وزيادة إيرادات البنك من العملات والأتعاب من خلال تعزيز علاقات العمل المصرفية مع البنوك الأجنبية المراسلة. هذا، وقد واصلت الإدارة المصرفية الدولية جهودها لدعم

المشاريع الإنشائية المشتركة التي يتم التعاقد عليها داخل الكويت وتشارك في تمويلها بنوك أجنبية وذلك من خلال المشاركة في المخاطر المرتبطة بتلك المشاريع.

إدارة الخزينة

على الرغم من تراجع آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد شهد عام 2010 تباطؤاً نسبياً في معدلات تنامي نشاط الإقتصاد الكويتي وهو ما ترتب عليه أيضاً تراجع في معدل نمو أنشطة إدارة الخزينة. وقد انصب تركيز إدارة الخزينة بصورة أساسية خلال تلك الفترة التي لم تشهد فيها الأنشطة وتيرة متصاعدة في نموها على تخفيض تكلفة الأموال وزيادة صافي هامش الفوائد. كما لعبت إدارة الخزينة دوراً هاماً في كل من الأسواق المحلية والعالمية لزيادة قاعدة الودائع بتكلفة أقل نسبياً.

كما أولت إدارة الخزينة اهتماماً بالغاً نحو بناء وتوطيد علاقات مصرفية قوية مع كبرى البنوك الخليجية والعالمية والتي أثمرت عن نتائج جيدة، تمثلت في توفير إمكانية حصول البنك على خطوط إئتمانية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، حرصت إدارة الخزينة على تقديم برامج تدريبية لموظفيها على مستوى البنك، وهو ما ساعد على تعزيز مهاراتهم التقنية تجاه مختلف المنتجات المالية لإدارة الخزينة.

وسعيًا نحو تحقيق المزيد من التقدم، تستعد إدارة الخزينة حالياً للبدء في أنشطة مكتب المشتقات المالية الخاص بالبنك التجاري لتلبية المتطلبات التي تفرضها الطبيعة المتطورة لمختلف الأعمال المصرفية. وسوف يقوم مكتب التعامل في مشتقات الأدوات المالية بتطوير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية المركبة من خلال مزيج من المنتجات مثل العقود الآجلة لسوق القطع الأجنبي (FX forward) ومقايضات أسعار الفائدة (IRS) واتفاقيات أسعار الفائدة المتغيرة (FRAs) وعقود الخيارات وخلافه وذلك كأدوات تحوط ضد مخاطر الأعمال الأساسية التي تواجه العملاء.

إدارة الإستثمار

بدأت شركة التجاري للاستثمار CBK Capital – كشركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك التجاري الكويتي – في مباشرة أنشطة أعمالها بصورة مكتملة خلال النصف الثاني من عام 2010، من خلال فريق عمل متكامل من الكوادر أصحاب الكفاءة والمهارة والخبرات المختلفة. وتوفر شركة التجاري للاستثمار مجموعة متنوعة من الخدمات المتميزة في كل من المجالات الأربعة التالية :

- **إدارة الأصول:** تتضمن إدارة الصناديق والمحافظ وأسهم الشركات الخاصة.
- **الخدمات الإستشارية:** وتغطي إعادة هيكلة المديونيات ودراسات الجدوى والتقييمات وهيكل رأس المال.
- **الأنشطة المصرفية الإستثمارية:** القيام بدور مدير الإصدار لأدوات الدين التي يتم إصدارها إلى جانب الأنشطة الإستثمارية المتعلقة بعمليات الدمج والاستحواذ.
- **الأنشطة التمويلية:** وتشتمل على تمويل زيادة رأس المال وإعداد الترتيبات اللازمة لمنح القروض المؤقتة / قصيرة الأجل للشركات المحلية والمؤسسات المالية.

وفيما يتعلق بمجال إدارة الأصول، فقد واصل البنك خلال عام 2010 تحقيق ربحيته الناتجة عن إيرادات الأتعاب والعمولات. وتقوم شركة التجاري للاستثمار بإدارة أربعة صناديق استثمارية تعمل تحت اسم «صناديق التجاري» وضمن تلك الصناديق الأربعة هناك صندوقان يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتغطي هذه الصناديق مجموعة متنوعة من قطاعات ومجالات



السوق في مختلف المناطق الجغرافية. كما تقوم الشركة بإدارة المحفظة الاستثمارية المتنوعة الخاصة بالبنك. وقد تمكن البنك التجاري الكويتي خلال العام من تحقيق أرباح معقولة من بيع استثمارات في مختلف فئات الأصول، عن طريق توزيعات الأرباح من الشركات المختلفة وأتعاب إدارة الصناديق التي جنتها إدارة الإستثمار وشركة التجاري للإستثمار. كما يقوم البنك بإدارة أنشطة المحافظ الاستثمارية وفق تعليمات وإرشادات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن الأنشطة الإستثمارية.

قطاع إدارة المخاطر

يضمطلع قطاع إدارة المخاطر بدور أساسي في تحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك على نطاق واسع ورفع التقارير عنها. ويستخدم هذا القطاع عدة أدوات كمية لقياس المخاطر تحت ثلاث بنود رئيسية مدونة في الركن الأول من مقررات بازل 2، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، بالإضافة إلى البنود الأخرى في الركن الثاني من مقررات بازل 2، والتي تشمل مخاطر التركزات الائتمانية ومخاطر تركيزات السوق، ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الإستراتيجية والمخاطر القانونية.

وخلال العام، استمر القطاع بمبادراته في مجال قياس وإدارة فئات مختلفة من المخاطر، وبالتالي فقد عزز من إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) Internal Capital Adequacy Assessment Process مع تعزيز هذه العملية بالقيام باختبارات الضغط الموحدة والتي تشمل كافة عوامل المخاطر المحددة ومخاطر النظم.

وقد قام قطاع إدارة المخاطر بعمل مراجعات للمحفظة الائتمانية للبنك من خلال نموذج مطور داخلياً لتصنيف درجة المخاطر وإجراء تحاليل دورية ومنتظمة لتصنيف المدينين بناءً على درجات تصنيف مختلفة ومتفاوتة للمخاطر. ولأزال القطاع في مرحلة أولية لاتخاذ مبادرات للوصول إلى نموذج أكثر تطوراً لقياس المخاطر الائتمانية، باستخدام تقييمات داخلية للمدينين. وقد استمر القطاع في تحديد درجة تعرض البنك لمخاطر السوق على صعيد قياس القيمة المعرضة للمخاطر، والتي خضعت لاختبارات دورية في مراحل سابقة حسب متطلبات بنك التسويات الدولية. ويستمر البنك أيضاً في قياس التعرض لمخاطر سعر الفائدة في محفظة البنك عن طريق قياس الربحية مقابل المخاطر (EaR). وخلال العام، تم إدخال مصفوفة جديدة لمخاطر السيولة والتي تشمل كافة العوامل ذات العلاقة لكشف العلامات المبكرة لأي أزمة سيولة محتملة في النظام، وهذا من شأنه تمكين البنك من المبادرة لإتخاذ إجراءات استباقية تعمل على الحد من الآثار السلبية لأي أزمة من هذا النوع.

واستمر القطاع كذلك في العمل عن كثب مع كافة القطاعات والإدارات في البنك لرفع الوعي بالمخاطر التشغيلية، وقام القطاع بتفعيل عمليات تقييم ذاتية للرقابة على الأنشطة المختلفة في كافة الإدارات، وذلك لتحديد وتقييم المخاطر الكامنة في نظمها وإجراءاتها. ويستمر القطاع في تعزيز دوره بمزيد من الطاقات لتعزيز قياس المخاطر وأدوات إدارتها لمواكبة أفضل الممارسات العالمية.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

استطاعت إدارة تكنولوجيا المعلومات مواكبة التحديات الكبيرة التي شهدتها عام 2010 وذلك بفضل الجهود الحثيثة لموظفي الإدارة، حيث تواصل الإدارة جهودها نحو تعزيز وتطوير الأعمال والخدمات الحالية وكذلك تقديم منتجات جديدة تتماشى مع توجهات إدارات الأعمال المختلفة من خلال استخدام أحدث الوسائل التقنية. وفي هذا الإطار، تم تطوير المزيد من الآليات والإجراءات المتعلقة بخدمة التعامل المصرفي عبر الإنترنت، مثل تقديم خدمات التجاري عبر الإنترنت بصورة تتلاءم مع كافة متطلبات العملاء حيث شملت تلك المتعلقة بفئة العمالة، وتم إدخال آليات جديدة من أجل تيسير عمليات تمرير الرواتب، ومن بين هذه الآليات أيضاً عملية التحقق من صحة عمليات التحويل التي تتم من قبل عملاء البنك من الشركات عبر شبكة التجاري الإلكترونية باستخدام خدمة الرسائل القصيرة، وكذلك إخطار عملاء البنك من الشركات، من خلال خدمة الرسائل القصيرة،

بشأن عمليات التسجيل عبر الإنترنت. كما يتم حالياً توزيع كشوفات حسابات العملاء من خلال البريد الإلكتروني والفاكس وهو ما يؤدي بدوره إلى توفير الوقت وسرعة التسليم وتخفيض التكاليف والمحافظة على البيئة، ومن ثم تعزيز الثقة بالبنك.

نظام مصرفي أساسي جديد

تم الإنتهاء من التطبيقات الأساسية للنظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي على نطاق البنك، حيث يقوم النظام المصرفي الأساسي الجديد بخدمة شبكة فروع البنك بأكملها. وقد تم إجراء مجموعة من التعزيزات خلال العام لدعم البنية الأساسية للنظام الجديد وتقديم خدمات آمنة وسريعة والتي تضمنت إعداد وتشغيل وحدات معالجة مركزية على قدر كبير من الكفاءة والسرعة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم وهيكله مكونات الحاسب الآلي (الهارد وير Hardware).

أجهزة وبطاقات السحب الآلي

واصلت إدارة تكنولوجيا المعلومات خلال العام تحديثها لأجهزة السحب الآلي ونظم إدارة بطاقات البنك لضمان توافق بطاقات الخصم والبطاقات الإئتمانية الصادرة من قبل البنك مع المعايير المحلية والعالمية. وقد تم بدء التشغيل التجريبي لإصدار الفروع (الإصدار فوري) لبطاقات الخصم وذلك بهدف التطبيق التدريجي لهذه العملية على نطاق البنك.

تحديث أرقام هواتف فروع التجاري بصورة مبسطة

وفي إطار مواكبة أحدث التقنيات وتوفير خدمات متطورة لعملاء التجاري، تم تحديث أرقام هواتف فروع البنك التجاري على نحو مبسط وذلك بغرض تيسير عمليات الاتصال الهاتفية سواء المتعلقة بخدمة العملاء أو تلك التي تتم داخل البنك. ويتم تطبيق ذلك عن طريق توظيف واستغلال هواتف البنك (IP phones) باستخدام تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت Voice Over IP والتي توفر سرعة إتصال صوتي عبر الشبكات بدقة صوت وسرعة أعلى.

إدارة العمليات

تعد إدارة العمليات العمود الفقري للبنك، حيث تواصل دورها البارز في ضمان تيسير أعمال البنك وتعزيز قدرته على مواكبة التنافسية الشديدة والتطور السريع الذي تشهده التقنيات الحديثة للعمل المصرفي.

وقد شهد عام 2010 المرحلة الأخيرة لتطبيق النظام الأساسي الجديد للبنك إلى جانب إعادة هيكلة وتنظيم الوحدات التابعة لإدارة العمليات وذلك بهدف رفع مستويات الفاعلية والكفاءة. كما قامت الإدارة بتعزيز ضوابط الرقابة الداخلية بالوحدات التابعة لها لضمان توفير أعلى مستويات الأمن والتخفيف من المخاطر التشغيلية.

وفي ضوء النجاحات والجهود المكثفة لوحدة الخدمات التجارية التابعة لإدارة العمليات، فقد واصلت دورها في تقديم خدمات متميزة لعملائها حيث تقوم بتقديم المشورة والمساعدة للعملاء فيما يتعلق بالأمور الفنية. وحرصاً منها على مواكبة التنافسية التي تشهدها الخدمات التجارية المقدمة من قبل الجهات المنافسة، فقد قامت وحدة الخدمات التجارية بتقديم منتجات مبتكرة للعملاء وكذلك توفير المزيد من التسهيلات والخدمات عبر الإنترنت مما يساعد على الحد من استخدام النسخ الورقية.

على الجانب الآخر، فقد استمرت إدارة شؤون الإنتمان في تطبيق التقنيات الجديدة وتحسين نوعية آليات الرقابة المختلفة وكذلك المتطلبات المتعلقة بإعداد ورفع التقارير، وذلك بهدف تحقيق نوع من التكامل والتفاعل لاسيما في ظل تطبيق النظام المصرفي المتكامل باستخدام الحاسب الآلي لدى إدارات وقطاعات البنك التي تضطلع بمسؤولية تقديم التسهيلات الإئتمانية للعملاء.



كما واصلت إدارة عمليات الخزينة دورها النشط في توفير خدمات الدعم والمساندة لإدارات الأعمال المختلفة بالبنك وكذلك إدارة تقلبات العملات والحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق لتقديم المشورة لعملائها وذلك في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات مستمرة.

وبشكل عام فقد حققت إدارة العمليات عدد من النجاحات خلال عام 2010 وتطلع إلى تحقيق المزيد من النجاح في العام القادم.

إدارة الموارد البشرية

تدرك إدارة الموارد البشرية أن العنصر البشري هو أهم أصول البنك. ومن هذا المنطلق، تلتزم إدارة الموارد البشرية بأن يظل البنك التجاري الكويتي جهة العمل المفضلة لدى العديد من الموظفين في القطاع المصرفي. ويبلغ عدد موظفي البنك ما يزيد عن 1200 موظف من الجنسين وتشكل العمالة الكويتية ما يزيد عن 60% من العدد الإجمالي للموظفين، حيث يواصل قسم التوظيف دوره نحو تطوير أساليب وتوجهات جديدة في أساليب التوظيف التي تضمن جذب أفضل الكفاءات المتوفرة في سوق العمل. وقد تم تطوير الموقع الإلكتروني للبنك بحيث يستطيع الراغبون في العمل لدى البنك تقديم السيرة الذاتية الخاصة بهم عبر الإنترنت حتى تصبح هذه الخدمة بمثابة القناة الأساسية للتوظيف لدى البنك.

كما يواصل البنك التجاري الكويتي دوره نحو توفير الأنشطة التدريبية لموظفيه، حيث يتم إعداد برامج وحلقات التدريب والتطوير المهني، لضمان تعزيز مهارات وإمكانات موظفي البنك بصفة مستمرة، وتحديد مساراتهم الوظيفية. وتوفر وحدة التدريب العديد من الفرص التدريبية المستمرة، كما تقوم الوحدة بتنظيم دورات تدريبية متكاملة لموظفي البنك الجدد.

وتشارك إدارة الموارد البشرية في المعارض الوظيفية لدى الجامعات والكليات المختلفة، حيث ينصب الهدف الرئيسي للبنك في الاهتمام بتوظيف الشباب الكويتي الطموح وحرصه على تطوير كفاءاتهم وصقل مهاراتهم، ومن هذا المنطلق يسعى التجاري دوماً إلى توطئ الوطائف لديه لخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين، وفي سعيه لذلك يقوم البنك وإدارة الموارد البشرية كل عام بتوظيف عدد من شباب الخريجين وتدريبهم بشكل مكثف على أنشطة العمل المصرفي المختلفة ليطمئئ إليهم بعد ذلك بفروع البنك وإداراته المختلفة وبذلك يتمكن البنك من تحقيق منفعة مزدوجة برفع نسبة العمالة الوطنية لديه بما يفوق النسبة المحددة من قبل الجهات الرقابية والاضطلاع بمسئوليته الاجتماعية على الوجه الأكمل.

إدارة التدقيق الداخلي

مع تراجع حدة الأزمة المالية العالمية التي شهدتها القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين، وبداية التعافي من تداعياتها وأثارها السلبية، حرصت إدارة التدقيق الداخلي على تقديم التقييمات الموضوعية والمستقلة المرتبطة بنظم ضوابط الرقابة الداخلية بالبنك، وذلك من خلال الإختبارات التي تم إجراؤها بشأن الضوابط الرقابية وأنشطة الأعمال الرئيسية على نطاق البنك. ويتحقق الدور الفعال لإدارة التدقيق الداخلي فيما تقدمه الإدارة من تأكيدات موضوعية ومستقلة على وجود قدر كافي من الحماية لموارد البنك، وكذلك توافر واستكمال كافة المعلومات المتعلقة بالنواحي المالية والإدارية والتشغيلية، وإتباع البنك لأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر ومبادئ وأسس الإدارة السليمة (الحوكمة).

وحدة مكافحة غسيل الأموال

لا تزال عمليات غسيل الأموال تشكل إحدى الظواهر التي تحظى بإهتمام المتخصصين في جميع أنحاء العالم. وتواصل وحدة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي تعمل بتبعية مباشرة لرئيس مجلس الإدارة، نشاطها نحو مراقبة وإجراء التحريات والإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة. ويقوم النظام الآلي الخاص بمكافحة غسيل الأموال حالياً بتغطية ورصد كافة

رسائل السويقت بالإضافة إلى المعاملات التي تتم على نطاق داخلي. من جانب آخر، فإن نظام مكافحة غسيل الأموال لدى البنك يعمل وفق توجيهات بنك الكويت المركزي وكذلك التقارير والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والمعلومات والبيانات المتوفرة لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية بشأن عمليات غسيل الأموال، والأسماء المدرجة بالقوائم السوداء وذلك من أجل التحديد والكشف عن العمليات المشبوهة غير الإعتيادية التي قد تنطوي على غسيل أموال. وتواصل الوحدة إتزامها بكافة المتطلبات الرقابية وتنفيذ التعليمات المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال.

الإدارة القانونية

إن الإدارة القانونية بالبنك التجاري لها دور ريادي وجوهري يرتكز على محور أساسي وهو تحقيق مجموعة من المبادئ والأهداف ضمن استراتيجية عامة قام بإرسائها رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك. وعلى ضوءها تتضافر جهود الإدارة القانونية مع جميع إدارات البنك المختلفة سعياً إلى تعزيز وتحقيق الأهداف المرجوة والوصول من خلالها إلى توفير الحماية القانونية للبنك عند ممارسة أنشطة أعماله، وبذلك تحرص دائماً الإدارة القانونية على التنسيق والتواصل المستمر مع باقي الإدارات والفروع لتقديم الإستشارات القانونية وإعداد العقود والإنفاقيات اللازمة وإزالة أي معوقات قد تعترض سير العمل، كما تقوم الإدارة القانونية بتمثيل البنك أمام كافة المحاكم بدرجاتها المختلفة والنيابات خير تمثيل لتحقيق أكبر قدر من الحماية والأمان لحقوق البنك ومساهميه وموظفيه.

إدارة الإعلان والعلاقات العامة

التجاري... مسيرة 50 عاماً من الالتزام بالمسؤولية والرعاية الاجتماعية

كان لإدارة الإعلان والعلاقات العامة دوراً هاماً في إبراز ذكرى مرور خمسين عام على تأسيس البنك التجاري الكويتي وإحتفاله باليوبيل الذهبي، وذلك من خلال العديد من الأنشطة الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، والتي كان هدفها سرد إنجازات التجاري خلال هذه المسيرة. وقد شملت التغطية الإعلامية التي واكبت ذكرى مرور خمسين عام على تأسيس البنك التجاري الكويتي استعراض المحطات الهامة في تاريخ التجاري كونه ثاني أقدم البنوك الكويتية وأولها طرْحاً لخدمات متميزة ومبتكرة للعملاء.

وقد جاءت التغطية الإعلامية لهذا الحدث الهام من قبل وسائل الإعلام المحلية، التي يتوجه منها البنك بكل الشكر والتقدير، متميزة للغاية حيث أبرزت الصحف المحلية المراحل الهامة في تاريخ البنك التجاري الكويتي والتطور الملحوظ الذي شهده البنك عبر النصف قرن المنصرم.

التجاري... والرعاية الاجتماعية

إنطلاقاً من حرص التجاري على دعم ورعاية الجوانب الإنسانية التي تهتم كافة شرائح المجتمع، قام التجاري بدعم أسبوع المعاق الخليجي الخامس الذي نظّمته الجمعية الكويتية لأولياء أمور المعاقين، ومشاركة جمعية المكفوفين الكويتية معرضهم «أيد بايد» من أجل رفع روح المعنوية لهذه الفئة، كما رعى معرض «طموحي يغلب إعاقتي» الذي نظّمته كلية الحقوق بجامعة الكويت. وتأتي مساهمات التجاري من أجل تعزيز دوره الاجتماعي في خدمة المجتمع من ناحية وكتعبير إنساني عن روح المشاركة من ناحية أخرى. ويقوم التجاري عادة بالإحتفال بالفرقيعان مع الأطفال المرضى ونزلاء المستشفيات، حيث احتفل البنك بمناسبة الفرقيعان هذا العام مع أطفال مركز حسين مكي الجمعة، وشارك أطفال مستشفى ابن سينا هذه الفرحة أيضاً. وتتنوع مشاركة البنك ورعايته لمثل هذه المناسبات الإنسانية إذ قام البنك بتقديم الدعم لروضة العطاء والذي تمثل في تجهيز غرف خاصة للأطفال المعاقين، كما شارك نزلاء دور الرعاية مناسبة فرحة عيد الفطر السعيد، وقدم منحة لأسر نزليات إدارة سجن النساء الكويتيات والتي كانت عبارة عن كوبون شراء للتسوق داخل جمعية الشرطة الاستهلاكية، وخص نزلاء دور المسنين بحفل خاص بمناسبة عيد الاستقلال والتحرير.



التجاري حضور متميز في المؤتمرات والمنتديات الهامة

كان للبنك التجاري حضور مميز في المؤتمرات والمنتديات الهامة، إذ قام البنك برعاية ملتقى الكويت المالي الثاني الذي نظّمته مجموعة الإقتصاد والأعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، والملتقى الإعلامي السابع إضافة إلى المعارض والفعاليات المجتمعية التي تدعم الشباب الكويتي. ومن ناحية أخرى وفي إطار حرص البنك على توطيد الروابط الاجتماعية والأسرية بين الموظفين يحرص البنك، وبصفة سنوية على تنظيم وإقامة معرض هواة التجاري وهو المعرض الذي يلتقي فيه موظفي التجاري وأسرهم حيث يضم المعرض مجموعة كبيرة من التصاميم والأشغال اليدوية التي يقوم موظفي البنك بإنتاجها، ويعد هذا المعرض بمثابة فرصة مواتية لعرض الموظفين لهواياتهم المختلفة.

التجاري... وإحياء التراث الكويتي

يحرص البنك التجاري دائماً على إحياء التراث الكويتي القديم، حيث أدرك منذ زمن بعيد أن التراث الكويتي غني بالمآثر والعبر. وفي إطار سعي البنك لربط الماضي بالحاضر والمستقبل، قامت إدارة الإعلان والعلاقات العامة بإصدار رزنامة لعام 2011 والتي احتوت على صور جسدت الحياة الكويتية في الماضي وعرضت بعض الأدوات التي استخدمها الأجداد والآباء في حياتهم اليومية، حتى تكون هذه الجوانب حاضرة في أذهان جيل اليوم والغد.

أسس الإدارة السليمة (الحوكمة)

الإطار العام لأسس الإدارة السليمة (الحوكمة)

يلتزم البنك التجاري الكويتي بالأسس الفاعلة للإدارة السليمة (الحوكمة) وذلك إنسجاماً مع المبادئ الأساسية المتوازنة التي يتبناها البنك والتي تركز على الابتكار والإلتزام والمواطنة والرقابة والشفافية في كافة تعاملات البنك.

وقد اعتمد مجلس إدارة البنك حزمة من المبادئ التي يجب أن يلتزم ويحتذي بها المديرون والإدارة وموظفي البنك دائماً عند مزاوله أعمالهم بالبنك، ألا وهي الإخلاص والإستقامة والإلتزام وجودة الخدمات المقدمة للعملاء وكذا الإحترام المتبادل. ويرى المجلس أن تلك المبادئ يجب تطبيقها وإتباعها على نحو متكامل وذلك عند التعامل مع العملاء والأطراف المقابلة والجهات الرقابية والمزلاء في العمل.

وسعيّاً نحو تطبيق تلك المبادئ على نحو منسق، قام مجلس إدارة البنك باعتماد كتيب حول لائحة السلوك المهني، والذي يستلمه كافة الموظفين عند إلتحاقهم بالبنك بالإضافة إلى تعهدهم بالمحافظة على السرية التامة لكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك.

ويتضمن الإطار العام لأسس الحوكمة لدى البنك مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات التشغيلية وعمليات التدقيق الداخلية والخارجية وإجراءات مراقبة الإلتزام بالمتطلبات الرقابية وعمليات التواصل الفعالة والشفافية والوضوح في الإفصاحات والمساءلة وأساليب القياس والتقييم.

نبذة مختصرة عن البنك ومساهميه

البنك التجاري الكويتي هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت، وتم إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية، وهو بنك مرخص من قبل بنك الكويت المركزي ويخضع لرقابته.

إن مجلس إدارة البنك على علم بالمساهمين الذين يمتلكون حصة تتجاوز نسبتها 5% من رأس المال المصدر كما في 31 ديسمبر 2010 وهي:

شركة الشرق القابضة والتي تمتلك حصة نسبتها 23.11%

اللجان الأساسية لدى البنك

فيما يلي استعراض موجز للأهداف والصلاحيات الرئيسية لكل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تعيين رئيس الجهاز التنفيذي وهؤلاء الذين يعملون بتبعية مباشرة له.
- وضع الأهداف والأطر العامة للسياسات المناسبة لتحقيق أهداف البنك ومن أهمها السياسات المتعلقة بالإئتمان والاستثمار.
- صياغة كافة السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالأعمال المصرفية والتشغيلية للبنك.
- مراجعة واعتماد خطط الأعمال وسبل تنفيذها.
- مراجعة واعتماد الميزانية التقديرية السنوية للبنك.
- مراجعة واعتماد السياسات المتعلقة بنظم الرقابة الداخلية والوسائل الإشرافية عليها.
- القيام بمتابعة ربع سنوية لتنفيذ خطة العمل وإبخال التعديلات الضرورية عليها.
- مراجعة الأداء المالي الفعلي استناداً إلى الميزانية التقديرية.
- مراجعة واعتماد البرامج التسويقية والأمور التنظيمية والإدارية.
- مراجعة واعتماد المصاريف الرأسمالية وتكاليف المشاريع التي تتجاوز صلاحيات رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد السياسة الإستثمارية الخاصة بالبنك والتوصية لمجلس الإدارة بإجراء التعديلات اللازمة.
- الموافقة على بعض الإستثمارات التي تتماشى مع السياسة الإستثمارية.
- مراجعة التقرير ربع السنوي المعد من قبل فريق الإدارة التنفيذية بشأن أداء المحفظة الإستثمارية.
- الموافقة على تصنيف الإستثمارات على مختلف فئات الأصول للمحفظة الإستثمارية الخاصة بالبنك.
- التأكد من الإلتزام بالتعليمات والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الأنشطة الإستثمارية.
- تفويض فريق الإدارة التنفيذية لتنفيذ معاملات البيع والإستحواذ والمشاركة في زيادة رؤوس أموال الشركات والموافقة على تنويع الإستثمارات في مختلف فئات الأصول للمحفظة الإستثمارية الخاصة بالبنك.
- رفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الإدارة تتعلق بوضع إستثمارات البنك.

لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة

- مراجعة واعتماد السياسة الإئتمانية والتعديلات المقترحة بشأنها من قبل لجنة الإئتمان أو إدارة المخاطر بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد الحدود الإئتمانية المقررة للدول والتي تتضمن حدود الإئتمان والإستثمار والخزينة.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.
- مراجعة واعتماد حدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة من البنوك.
- مراجعة الموافقة على تجديد التسهيلات الإئتمانية بناءً على توصية لجنة الإئتمان وضمن الحدود المقررة من بنك الكويت المركزي.
- مراجعة الموافقة على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الإئتمانية، وذلك بموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- مراجعة الموافقة على التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة مع التأكد من الإلتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في هذا الشأن.



لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

- التأكد من وجود أسس فاعلة للإدارة السليمة (الحوكمة) وقواعد سليمة لضوابط السلوك المهني والعمل داخل البنك التجاري الكويتي.
- التأكد من جودة ودقة عمليات رفع التقارير المالية من خلال مراجعة البيانات المالية بالنيابة عن مجلس الإدارة.
- مراقبة ودعم اختصاصات إدارة التدقيق الداخلي وإعطائها قدر كبير من الإستقلالية عن الإدارة.
- وضع إطار عام لمراقبي الحسابات الخارجيين لتأكيد استقلاليتهن مع وجود قنوات تواصل معهن يتم من خلالها عرض الموضوعات الهامة.
- اختيار رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتوصية بالمكافأة الخاصة به والتي يتعين الموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة.
- تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين وتخصيص الميزانية التقديرية اللازمة والأتعاب المتعلقة ببعض عمليات التدقيق الخاصة.
- الإطلاع على الحالات التي يتم فيها إنهاء التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين وكذلك استقالة أو إنهاء خدمة رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
- إجراء مراجعة مع مراقبي الحسابات الخارجيين حول طبيعة ونطاق أعمال التدقيق المناطة بهم وضمان التنسيق اللازم في حالة الإستعانة بأكثر من مكتب تدقيق خارجي.

مجلس الإدارة

قام مساهمو البنك في إبريل 2010 بانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري لمدة ثلاث سنوات. وفيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة :

- بدر سليمان الأحمد . رئيس مجلس الإدارة
- علي يوسف العوضي . نائب رئيس مجلس الإدارة
- أحمد محمد المشاري
- طارق فريد العثمان
- عنود فاضل الحذران

استعراض البيانات المالية



بيان الدخل لعام 2010

بلغ ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (البنك الأم) 40.5 مليون دينار كويتي.

وسجل صافي إيرادات الفوائد نحو 87.8 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغ نحو 16.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 16% مقارنة بعام 2009. وقد انخفض معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 4.15% مقارنة بنحو 4.78% في عام 2009 وذلك نتيجة لقيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم خلال العام من 3.25% إلى 2.55%. وقد انخفض متوسط تكاليف الالتزامات المحملة بفوائد إلى 1.61% مقارنة بنحو 2.06% خلال عام 2009. وبلغ صافي هامش أرباح البنك 2.54% وبلغ صافي هامش الفوائد نسبة مقدارها 2.65%.

وسجلت إيرادات الأتعاب والعمولات انخفاضاً مقداره 2.5 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 8%. وقد انخفضت إيرادات التوزيعات البالغة 2.0 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2009 وذلك بعد بيع بعض الاستثمارات.

وانخفضت تكاليف الموظفين بمبلغ 0.3 مليون دينار كويتي وبنسبة مقدارها 2% مقارنة بعام 2009، وجاءت المصاريف العمومية والإدارية متمشية مع تلك المصاريف المتعلقة بعام 2009 وذلك بعد السماح برصد مبلغ استثنائي مقداره 5.7 مليون دينار كويتي الخاص بالعام الماضي.

كما بلغت الأعباء الناتجة عن الانخفاض في القيمة والمخصصات الأخرى للتسهيلات الائتمانية والاستثمارات نحو 51.2 مليون دينار كويتي في عام 2010، وهو يعد انخفاضاً ملحوظاً، مقارنة بنحو 130.8 مليون دينار كويتي في عام 2009.

ويواصل البنك تطبيق سياسة ائتمانية صارمة لتحقيق الالتزام التام بمتطلبات تكوين المخصصات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وقد بلغ إجمالي نسبة التغطية بالمخصصات خلال عام 2010 للقروض غير المنتظمة 59% متضمناً المخصصات العامة. وانخفضت القروض غير المنتظمة بنحو 64.5 مليون دينار كويتي لتصل إلى نحو 397.6 مليون دينار كويتي. كما ارتفعت القروض غير المنتظمة للفترة الخاصة فيما بعد التحرير بمبلغ 34.4 مليون دينار كويتي، بينما تم شطب القروض غير المنتظمة للفترة السابقة للغزو بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي.

الميزانية العمومية لعام 2010

ارتفع مجموع الموجودات بنحو 27.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة بلغت نحو 1% مقارنة بعام 2009. مع الزيادة في سندات وأذونات الخزينة من البنك المركزي وودائع العملاء.

ويواصل البنك التزامه بنسبة القروض إلى الودائع وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في عام 2004 والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بمتوسط نسبة القروض إلى الودائع عند نسبة 85%.

ويبلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك، بموجب تعليمات بازل 2، نسبة مقدارها 19.9% وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المطلوبة والبالغة 12% حسب تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.



توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

سوف يتم توزيع ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (البنك الأم) البالغ 40.5 مليون دينار كويتي على النحو التالي:

1. تحويل مبلغ 19.1 مليون دينار كويتي إلى حساب توزيعات الأرباح لتوزيع أرباح نقدية بواقع 15 فلس (مقابل لا شيء في عام 2009) بناءً على توصية مجلس الإدارة. ويخضع هذا التوزيع لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك.
2. لم يتم تحويل أي مبالغ إلى الاحتياطي القانوني والذي يعادل الآن نسبة 50% من رأس مال البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية، فإن أي تحويل مستقبلي لهذا الاحتياطي يتم بصفة طوعية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة المساهمين المحترمين
البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.
دولة الكويت

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك. «البنك الأم» وشركاته التابعة «المجموعة» والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت هو من مسؤولية الإدارة. وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة بناءً على التدقيق الذي قمنا به. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية.

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدقق الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي. ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة في دولة الكويت.

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن البنك الأم يسلك سجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالحسابات والواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك الأم. وأننا كذلك قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي نصت عليها التعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، وقانون الشركات التجارية لسنة 1960 وتعديلاته والنظام الأساسي للبنك الأم، وأن جرد المخزون قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات للتعليمات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي والموضحة في تعميم بنك الكويت

المركزي رقم 2/رب/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005، أو لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة 1960 وتعديلاته أو للنظام الأساسي للبنك على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

د. شعيب عبدالله شعيب

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33

RSM البزيع وشركاهم

جاسم أحمد الفهد

مراقب حسابات مرخص رقم 53 فئة أ

دبلويت وتوش

الفهد والوزان وشركاهم

دولة الكويت

27 يناير 2011



بيان المركز المالي المجمع

31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
الموجودات			
252,658	208,353	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
361,345	500,584	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
275,573	222,682	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,406,910	2,348,354	6	قروض وسلفيات
222,144	278,409	7	استثمارات أوراق مالية
3,721	8,924	8	استثمارات في شركة زميلة
26,153	24,652		عقارات ومعدات
18,517	18,372	9	شهرة وموجودات غير ملموسة
28,276	12,273	10	موجودات أخرى
3,595,297	3,622,603		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
1,044,014	806,332	11	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,041,909	2,272,578	12	ودائع العملاء
68,619	57,643	13	مطلوبات أخرى
3,154,542	3,136,553		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية:			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك الأم			
127,202	127,202		رأس المال
(75)	(75)		أسهم البنك المشتراة
220,852	225,479		احتياطيات
91,960	113,333		أرباح محتفظ بها
439,939	465,939		توزيعات أرباح مقترحة
-	19,079		
439,939	485,018		الحصص غير المسيطرة
816	1,032		مجموع حقوق الملكية
440,755	486,050	14	
3,595,297	3,622,603		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 27 يناير 2011 ووقعها بالنيابة عنهم:

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة

بدر سليمان الأحمد
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل المجموع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
173,699	137,506	15	إيرادات الفوائد
(69,647)	(49,654)	16	مصاريف الفوائد
104,052	87,852		صافي إيرادات الفوائد
30,004	27,468		أتعاب وعمولات
1,255	1,043		أتعاب إدارة الصندوق
2,483	4,590		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
18,603	(126)	17	صافي (خسارة) ربح من استثمار في أوراق مالية
2,422	1,975		إيرادات توزيعات أرباح
(2,345)	217	8	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
832	824	18	إيرادات تشغيل أخرى
157,306	123,843		إيرادات التشغيل
(18,157)	(17,822)		مصاريف موظفين
(5,505)	(11,187)		مصاريف عمومية وإدارية
(2,672)	(1,225)		استهلاك وإطفاء
(26,334)	(30,234)		مصاريف التشغيل
130,972	93,609		ربح التشغيل قبل المخصصات
(130,814)	(51,174)	19	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
158	42,435		الربح قبل الضرائب
(6)	(1,900)	20	ضرائب
152	40,535		صافي ربح السنة
			الخاص بـ:
146	40,452		مساهمي البنك الأم
6	83		الحصص غير المسيطرة
152	40,535		
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة
0.1	31.8	21	بمساهمي البنك الأم (فلس)



إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
152	40,535	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر :		
7,491	4,613	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات أوراق مالية
		صافي الربح (الخسارة) الناتجة عن استبعاد / هبوط قيمة
(9,484)	937	استثمارات أوراق مالية
(3,778)	(754)	خسارة إعادة تقييم العقار
-	(36)	حصة من الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
(5,771)	4,760	
(5,619)	45,295	إجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ :		
(5,807)	45,079	مساهمي البنك الأم
188	216	الحصص غير المسيطرة
(5,619)	45,295	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

الخاص بمساهمي البنك الأم

احتياطات

رأس المال	أسهم البنك علاوة	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي أسهم البنك إعادة	احتياطي التقييم	مجموع الإحتياطيات	أرباح محتفظ بها	توزيعات أرباح	المجموع	الحصص غير المسيطرة	المجموع
ألف دينار كويتي											
كما في											
1 يناير 2009	127,202	-	66,791	63,601	17,927	45,603	25,336	7,547	226,805	91,814	50,881
إجمالي (الخسارة) الدخل	-	-	-	-	-	-	(3,778)	(2,175)	(5,953)	146	-
الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم البنك المشتراة	(75)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في											
31 ديسمبر 2009	127,202	(75)	66,791	63,601	17,927	45,603	21,558	5,372	220,852	91,960	-
إجمالي الدخل	-	-	-	-	-	-	(754)	5,381	4,627	40,452	-
الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مقترحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(إيضاح 14)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	19,079	(19,079)
الرصيد كما في											
31 ديسمبر 2010	127,202	(75)	66,791	63,601	17,927	45,603	20,804	10,753	225,479	113,333	19,079



إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

بيان التدفقات النقدية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية :		
158	42,435	الربح قبل الضرائب
		تعديلات :
130,814	51,174	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
(21,025)	(1,849)	إيرادات من استثمار أوراق مالية
(375)	(342)	أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات أوراق مالية
2,672	1,225	استهلاك وإطفاء
76	(54)	تعديلات أخرى
2,345	(217)	حصة من نتائج أعمال شركة زميلة
114,665	92,372	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
(109,534)	(139,239)	سندات الخزانة والبنك المركزي
663,588	53,935	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(77,558)	15,261	قروض وسلفيات
63,199	16,001	موجودات أخرى
1,321	(237,682)	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(602,931)	230,669	ودائع العملاء
(52,309)	(12,368)	مطلوبات أخرى
441	18,949	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية :		
77,624	46,930	الحصل من استبعاد استثمارات أوراق مالية
(94,925)	(106,858)	اقتناء استثمارات أوراق مالية
-	(5,022)	استثمار في شركة زميلة
2,422	1,975	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات أوراق مالية
31	886	الحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(1,688)	(1,165)	اقتناء عقارات ومعدات
(16,536)	(63,254)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية :		
(75)	-	شراء أسهم البنك المشتراة
(50,881)	-	توزيعات أرباح مدفوعة
(50,956)	-	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(67,051)	(44,305)	صافي النقص في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
319,709	252,658	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
252,658	208,353	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (30) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة

1 - التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. (البنك الأم) شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. إن عنوان المكتب المسجل للبنك الأم هو : ص.ب : 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت.

يشار للبنك الأم وشركاته التابعة «بالمجموعة» في هذه البيانات المالية المجمعة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أ - أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمطبق من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية المنظمة من قبل بنك الكويت المركزي. وهذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تم إستبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما تم إفصاحه في السياسات المحاسبية «إنخفاض قيمة الموجودات المالية».

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية والمعدل ليتضمن إعادة تقييم الأراضي ملك حر ومشتقات الأدوات المالية والموجودات المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومتاح للبيع».

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن البيانات المالية المجمعة خاضعة لموافقة المساهمين ضمن الجمعية العمومية السنوية.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية خلال السنة :

- (1) المعيار الدولي للتقارير المالية 3 : دمج الأعمال - (معدل).
- (2) معيار المحاسبة الدولي 27 : البيانات المالية مجمعة ومنفصلة - (معدل).
- (3) معيار المحاسبة الدولي 38 : موجودات غير ملموسة.
- (4) معيار المحاسبة الدولي 39 : الأدوات المالية : التحقق والقياس - البنود المؤهلة المغطاة - (معدل).
- (5) المعيار الدولي للتقارير المالية 2 : المدفوعات بالأسهم - معاملات المدفوعات بالأسهم المسددة نقداً - (معدل).
- (6) تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 9 : إعادة تقييم المشتقات المالية المتضمنة.
- (7) تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 16 : تغطية صافي الاستثمار في عملية أجنبية.
- (8) تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 17 : توزيع الموجودات غير النقدية على المالكين.
- (9) تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 : تحويلات الموجودات إلى العملاء.

إن التغيرات الجوهرية في المعايير الجديدة والمعدلة هي كما يلي :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (معدل) «دمج الأعمال» :

تبين التعديلات تغيرات جوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تمت بعد تاريخ سريان التأثير. وقد أثرت التغييرات على تقييم الحصص الغير مسيطرة والمحاسبة عن تكاليف العملية والإعتراف المبدي والقياس اللاحق للمقابل المحتمل وعمليات دمج الأعمال المحققة في مراحل.

وسوف يكون لهذه التغييرات تأثير على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تتم فيها الحياة والنتائج المستقبلية المدرجة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 «البيانات المالية المجمعة والمنفصلة» (معدل)

يتطلب التعديل أن يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم مالكين. لذلك، فإن مثل تلك المعاملة لم يعد ينتج عنها شهرة ولن ينتج عنها أرباح أو خسائر. إضافة إلى ذلك، فإن هذا المعيار المعدل يؤدي إلى التغيير في المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك المحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة. إن تغييرات معيار المحاسبة الدولي رقم 27 سوف تؤثر على الحيازات المستقبلية أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 38 «المعدل» «الموجودات غير الملموسة» (معدل)

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي أصدرت في إبريل 2009. وقامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 38 (التعديل) من تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 «معدل». هذا التعديل يوضح التوجيه في قياس القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المكتسبة في دمج الأعمال ويسمح هذا بتجميع الموجودات الغير ملموسة كأصل واحد إذا كان كل أصل لديه نفس العمر الإنتاجي. هذا التعديل ليس له تأثير جوهري على المجموعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية : التحقق والقياس – البنود المغطاة المؤهلة (معدل)

يبين التعديل أنه يسمح للمجموعة أن تحدد جزءاً من تغيرات القيمة العادلة أو تغير التدفقات النقدية للأداة المالية كبند تمت تغطيته، وتحديد التضخم كمخاطر تمت تغطيتها أو جزء من مخاطر في حالة معينة. توصلت المجموعة أنه لن يكون للتعديلات أي أثر على المركز أو الأداء المالي للمجموعة حيث أن المجموعة لم تدخل في مثل هذه التغطيات.

لم يؤثر تطبيق معايير مجلس المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى تأثير مادي على البيانات المالية للمجموعة.

تم إصدار تعديل معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التالية ولكنها ليست إلزامية ولم تقم المجموعة بتطبيقها :

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 : الأدوات المالية : التصنيف والقياس (يسري في 1 يناير 2013)
- معيار المحاسبة الدولي 24 - افصاحات طرف ذي صلة : (معدل) (يسري في 1 يناير 2011)
- معيار المحاسبة الدولي 32 - الأدوات المالية : عرض - تصنيف حقوق الإصدار (معدل) يسري في 1 فبراير 2010
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 14 : المدفوعات مقدما للحد الأدنى لمتطلبات التمويل (معدل) (يسري في 1 يناير 2011)
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 : إطفاء المطلوبات المالية بأدوات حقوق الملكية (يسري في 1 يوليو 2010)

فيما يلي التغييرات الجوهرية في المعايير الجديدة والمعدلة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية : التصنيف والقياس (يسري في 1 يناير 2013)
سيحل المعيار بشكل جوهري مكان معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وبصورة تامة في تاريخ سريان التأثير. سوف يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى تعديلات في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

معيار المحاسبة الدولي 24 افصاحات طرف ذي صلة (معدل) (يسري في 1 يناير 2011)
يوضح المعيار المعدل تعريف طرف ذي صلة لتبسيط تحديد العلاقات مع تلك الأطراف وإزالة حالات عدم الثبات عند

التطبيق. يقدم المعيار المعدل إعفاء جزئي من متطلبات الإفصاح عن مؤسسات حكومية ذات العلاقة. لا تتوقع المجموعة أي تأثير على مركزها أو أدائها المالي. يسمح بالتطبيق المبكر لأي من الإعفاء الجزئي للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة أو للمعيار بالكامل.

إن تطبيق معايير مجلس المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى لن يكون له تأثيراً جوهرياً على المركز المالي المجموع أو الأداء المالي المجموع للمجموعة. سيتم إدراج الإفصاحات الإضافية ضمن البيانات المالية المجمعة عند سريان تأثير هذه المعايير والتفسيرات.

ب - أسس التجميع

أعدت البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة كما في تاريخ تقرير البنك الأم.

(1) شركات تابعة

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتستفيد من أنشطتها. تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة على أساس البنود المتماثلة، من تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم إستبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تخص بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي المجموع والدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كانت الناتج رصيد عجز.

(2) شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري، وليس سيطرة، عموماً تكون مرفقة بـ 20% حتى 50% في حقوق التصويت.

يتم المحاسبية عن استثمارات في شركات زميلة على طريقة حقوق الملكية يعترف بها مبدئياً على سعر التكلفة، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة في معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة استخدمت نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة كما الأحداث مماثلة الظروف.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجموع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تجاوزت حصة الخسارة في الشركة الزميلة حصته في الشركة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا قامت بالتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار سنوياً.

عند زوال التأثير الجوهري عن الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بالقياس والاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجموع.

ج - دمج الأعمال

إن دمج الأعمال هو الجمع بين منشآت أو أنشطة منفصلة لتصبح كيان واحد. يتم المحاسبة عن تملك الشركات التابعة باستخدام طريقة الشراء. تقاس تكلفة الاقتناء كإجمالي القيمة العادلة في تاريخ التبادل لكل من الموجودات المعطاه والالتزامات المتكبدة أو المقترضة وأدوات الملكية المصدرة من المجموعة والمنقولة لحيازة الشركة المشتراة بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة تتعلق بعملية الدمج. إن الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها والخاصة بالشركة المشتراة والتي توافقت الشروط المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 يتم تسجيلها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء فيما عدا الموجودات غير المتداولة (أو المجموعات المستبعدة) والمصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 «الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة» حيث يتم تسجيلها بقياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة منتجة ربح أو خسارة يتم إدراجها من خلال بيان الدخل المجموع.

إن حصة الحصص غير المسيطرة للمساهمين في الشركة المشتراة تقاس مبدئياً إما بالقيمة العادلة أو بنسبتهم في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، دون فقدان السيطرة، كعمالة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تعترف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تعترف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تعترف بأي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة البنك الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

د - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

يتضمن النقد والأرصدة قصيرة الأجل نقد في الصناديق والحسابات الجارية لدى البنوك والأرصدة التي لدى بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال 7 أيام.

هـ - الأدوات المالية

(1) التصنيف والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كأدوات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل»، و«محتفظ بها حتى الاستحقاق»، و«قروض ومدينون»، و«متاحة للبيع». تصنف المطلوبات المالية بأنها خلاف ما هو بالقيمة العادلة

من خلال بيان الدخل». يتم مبدئياً إدراج جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند الاقتناء.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» على بندين فرعيين هما: «محتفظ بها بغرض التداول» و«تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء». يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لاستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها للتداول، إلا إذا تم تصنيفها كأداة تحوط. يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها إستحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص لهبوط القيمة.

متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إحتياطي التقييم العادل في بيان الدخل الشامل الآخر المجموع. في حالة بيع أو هبوط قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر المجموع إلى بيان الدخل المجموع.

(2) المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها «خلاف ما هو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» وهذه المطلوبات المالية يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة استناداً إلى طريقة العائد الفعلي.

(3) التحقق وعدم التحقق

لا تتحقق الموجودات المالية:

1. عند فقدان السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تضمنتها الموجودات المالية. أو
2. عندما تحول المجموعة مادياً جميع المخاطر والعوائد المرتبطة بالملكية. أو
3. عندما لا يحول ولا يحتفظ مادياً بجميع المخاطر والعوائد وعندما يفقد السيطرة على الأصل أو جزء منه.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في الإيرادات طبقاً للسياسة المحاسبية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

(4) مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

عند الدخول في عقود مشتقات محددة كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي لموجودات أو مطلوبات معترف بها، فإن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوط بالقيمة العادلة وأي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاص بتحوط المخاطر، في بيان الدخل المجموع.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحويل إلى بيان الدخل المجموع عندما تأثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجموع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجموع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعود التحوط يستوفي متطلبات محاسبة التحوط، فإن أي مجمع أرباح أو خسائر في حقوق الملكية في ذلك الوقت يبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعود من المتوقع تحقق العمليات المخطوطة، فإنه يتم تحويل الأرباح / الخسائر إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة التحوط بموجب القواعد الخاصة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، في الوقت الذي تقوم فيه بتوفير تحوط إقتصادي فعال وفقاً لسياسات إدارة المخاطر في المجموعة، فإنها تعالج كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

(5) الضمانات المالية

ضمن الأنشطة الاعتيادية تمنح المجموعة ضمانات مالية متضمنة إعتادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية لصالح عملائها، يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. لاحقاً يتم إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصصاً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

(6) القروض المعاد جدولتها

تعيد المجموعة جدولة القروض المستحقة والتي لم تنخفض قيمتها من خلال الاتفاق على شروط جديدة، عندما يعاد جدولة القرض يتم تطبيق الشروط الجديدة لتحديد ما إذا كان القرض سيظل مستحقاً. يتم إعادة جدولة القروض المستحقة والتي انخفضت قيمتها ويستمر إدراجها مع القروض غير المنتظمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

(7) تقاوص الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم سداد الأصل وسداد الإلتزام في أن واحد.

(8) القيم العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في أسواق مالية منظمة من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء أعلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

(9) التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

(10) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للانخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة باستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن:

1. الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة:

أ - الرصيد المدين في الحساب الجاري متجاوزاً حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب.

ب - وجود رصيد مدين بدون حد مسموح به، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.

ج - إذا استحققت التسهيلات الائتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.

د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.

هـ - تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.

و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلباً على الائتمان.

ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.

ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.

ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.

ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالدين.

ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:

1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لأخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.

2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.

ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير، فإن معدل

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بمشكلة موضوعي يحدث وقع بعد إدراج الانخفاض، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبه مقابل حساب مخصص الانخفاض المتعلق به.

2. الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي يحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر فإنه يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ العكس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الانخفاض المعترف بها لإستثمارات ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

و - عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لإعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل الآخر المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. إن انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. حيث أنه يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل.

يتم احتساب المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصاً الإستهلاك التراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي :

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

ز - شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

تتحقق الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال كما في تاريخ الحيازة بما يزيد عن التالي :

(أ) إجمالي المقابل المحول، القيمة العادلة لأية حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة بقياسها وفقاً لنسبة الحصص غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة في الشركة المشتراة والقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة لحصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري مسبقاً في الشركة المشتراة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

(ب) صافي قيمة الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات التي تم الالتزام بها وفقاً للقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة.

إذا كان هذا المقابل أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تمت حيازتها، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجموع.

يتم مراجعة الشهرة سنوياً على الأقل لاختبار الانخفاض في القيمة وتدرج الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها كلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم سنوياً مراجعة وحدات توليد النقد التي وزعت الشهرة عليها لاختبار الانخفاض في قيمتها، أو عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على الوحدات بقيمة انخفاض القيمة ثم تخفض باقي الموجودات في نفس الوحدة بأسلوب نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

في حالة استبعاد شركة تابعة أو شركة تحت السيطرة المشتركة، فإن المبالغ المتعلقة بالشهرة تدرج عند تحديد ربح أو خسارة الاستبعاد.

ح - أسهم البنك المشتركة

يتم إظهار ما يملكه البنك الأم من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. ولا تتمتع هذه الأسهم بأية توزيعات أرباح نقدية قد يقترحها البنك الأم.

يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع في بند مستقل ضمن احتياطي أسهم البنك المشتركة في حقوق الملكية بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. إن هذه المبالغ غير قابلة للتوزيع عندما يحتفظ البنك الأم بهذه الأسهم خلال الفترة.

ط - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات تبعاً لمبدأ الإستحقاق وذلك عند تقديم الخدمة. يتم تأجيل الاعتراف بأتعاب التزامات القروض للقرض المتوقع سحبها مع كافة التكاليف المباشرة وتسجيلها كتعديلات في سعر الفائدة الفعلي للقرض، تتحقق أتعاب إدارة الموجودات في الفترة التي يتم تقديم الخدمة فيها.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ي - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الأجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجمع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجمع.

إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع تدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع فتدرج ضمن احتياطي التقييم العادل في بيان الدخل الشامل الآخر المجمع.

ك - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة بناءً على مدد الخدمة المتراكمة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد خسائر، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم وإعداد تقارير حولهم كقطاعات.

م - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ن - الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الآراء والتقديرات هي ما يلي :

• الآراء

- تصنيف الاستثمارات :

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق» أو «قروض ومدينون» أو «متاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن السندات غير المسعرة في سوق نشط يتم تصنيفها كـ «قروض ومدينون». يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات «متاحة للبيع».

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

– هبوط قيمة الاستثمارات :

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الهبوط مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتيغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الحالة المادية للشركة المستثمر بها، أو لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

• التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجمع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي :

– خسائر الهبوط في القيمة للقروض والسلفيات والإستثمارات في أدوات الديون :

تقوم المجموعة بمراجعة مشاكل القروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الديون بشكل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب مخصص وإدراجه ضمن بيان الدخل المجمع. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يتطلب رأياً مؤثراً من الإدارة في تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية عندما يكون تحديد مستوى الانخفاض في القيمة مطلباً.

– تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة :

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والافتراضات كذلك استخدام تقديرات وافتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والقيم العادلة لاستثمارات الملكية غير المسعرة.

– انخفاض قيمة الشهرة والموجودات الأخرى الغير ملموسة :

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة والموجودات الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير «القيمة المستخدمة» للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير «القيمة المستخدمة» يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3 - نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
45,912	38,185	نقد وبنود نقدية
45,127	8,398	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
161,619	161,770	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
252,658	208,353	

يصنف النقد والأرصدة القصيرة الأجل «كقروض ومدينين».



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

4 - سندات الخزانة والبنك المركزي

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
215,345	262,911	سندات خزانة
146,000	237,673	سندات البنك المركزي
361,345	500,584	

تصنف سندات الخزانة والبنك المركزي «كقروض ومدينين»، يتم شراء وبيع سندات الخزانة والبنك المركزي من وإلى بنك الكويت المركزي ضمن سياسة إدارة السيولة لدى المجموعة.

تصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخضم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق، وتحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5 - المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

أ - التصنيف

يتم تصنيف المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كقروض ومدينين.

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
242,973	182,167	إيداعات لدى بنوك
44,925	30,803	قروض وسلفيات إلى بنوك
8,225	25,133	مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية أخرى
296,123	238,103	
(20,550)	(15,421)	ناقصا: مخصص هبوط في القيمة
275,573	222,682	

ب - القروض غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر 2010، بلغت القروض والسلفيات للبنوك غير المنتظمة 29,464 ألف دينار كويتي (2009) : 37,413 ألف دينار كويتي) وهي موزعة بين تسهيلات ممنوحة قبل الغزو وبعد التحرير كالتالي :

2009			2010			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
مخصصات	القيمة الفعلية	رصيد	مخصصات	القيمة الفعلية	رصيد	
مقابلة	للضمانات	القرض	مقابلة	للضمانات	القرض	
4,286	-	4,286	4,194	-	4,194	ممنوحة قبل غزو الكويت في 1990
16,264	14,353	33,127	11,227	14,043	25,270	ممنوحة بعد تحرير الكويت في 1991
20,550	14,353	37,413	15,421	14,043	29,464	

6 - قروض وسلفيات

أ - التصنيف

يتم تصنيف القروض والسلفيات كقروض ومدينين. إن طريقة المجموعة لتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على أسباب منح القروض والسلفيات مبينه كالتالي :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
364,084	-	-	-	23,059	341,025	تجاري وصناعي
706,312	-	1	4	14,707	691,600	إنشائي وعقاري
308,623	-	-	6	-	308,617	مؤسسات مالية أخرى
403,912	-	-	-	-	403,912	أفراد
798,759	90	30	9	20,506	778,124	أخرى
2,581,690	90	31	19	58,272	2,523,278	

ناقصا:

(233,336) مخصص هبوط في القيمة

2,348,354

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
385,988	-	14	2,529	769	382,676	تجاري وصناعي
733,248	-	12,200	31	19,176	701,841	إنشائي وعقاري
268,601	-	-	-	1,189	267,412	مؤسسات مالية أخرى
418,247	-	-	-	-	418,247	أفراد
898,041	81,648	-	546	18,704	797,143	أخرى
2,704,125	81,648	12,214	3,106	39,838	2,567,319	

ناقصا:

(297,215) مخصص هبوط في القيمة

2,406,910

ب - الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2009			2010			
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
196,979	87,120	109,859	285,522	75,036	210,486	المخصصات في 1 يناير
(25)	-	(25)	(103,278)	-	(103,278)	مبالغ مشطوبة
5,467	-	5,467	2,703	-	2,703	فروقات تحويل
2,098	-	2,098	1,972	-	1,972	مستردات
(30)	-	(30)	(40)	-	(40)	مضاف لبنك الكويت المركزي
81,033	(12,084)	93,117	43,295	(1,498)	44,793	محمل على (مفرج من) بيان الدخل
285,522	75,036	210,486	230,174	73,538	156,636	المخصصات في 31 ديسمبر



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الهبوط في قيمة القروض والسلفيات تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة.

بلغ المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 230,174 ألف دينار كويتي (2009 : 285,522 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 41,510 ألف دينار كويتي (2009 : 42,600 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات البنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ 3,162 ألف دينار كويتي (2009 : 11,693 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 17,572 ألف دينار كويتي (2009 : 17,521 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

ج - القروض غير المنتظمة

كما في 31 ديسمبر 2010، بلغت القروض والسلفيات غير المنتظمة 397,643 ألف دينار كويتي (2009 : 462,104 ألف دينار كويتي) وهي موزعة بين تسهيلات ممنوحة قبل الغزو وبعد التحرير كالتالي :

2009 ألف دينار كويتي			2010 ألف دينار كويتي		
رصيد القروض	القيمة الفعلية للمضمانات	مخصصات متاحة	رصيد القروض	القيمة الفعلية للمضمانات	مخصصات متاحة
98,840	-	98,840	-	-	-
123,338	81,452	363,264	159,798	159,709	397,643
222,178	81,452	462,104	159,798	159,709	397,643

تتضمن المخصصات المتاحة المشار إليها أعلاه مخصص للقيمة الأصلية للقروض والفوائد المعلقة (تمثل الفوائد غير المحصلة). عندما ينتفى الغرض من مخصص الديون الممنوحة قبل غزو الكويت في عام 1990، يتم ردها لحساب بنك الكويت المركزي.

7 - استثمارات أوراق مالية

2010 ألف دينار كويتي		2009 ألف دينار كويتي	
588		6,292	
1,407		2,156	
20,275		1,252	
22,407		8,536	
180,852		126,566	
35,136		38,964	
17,744		38,378	
278,409		222,144	

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
أسهم مسعرة

قروض ومدينون:
سندات غير مسعرة

متاحة للبيع:

سندات مسعرة

سندات غير مسعرة

أسهم مسعرة

أسهم غير مسعرة

أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

حققت المجموعة خلال السنة ربح غير محقق بمبلغ 4,613 ألف دينار كويتي (2009 : 7,491 ألف دينار كويتي) في بيان الدخل الشامل الآخر المجموع نتجت عن تغيرات في القيمة العادلة، وتحويل تغيرات تراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 937 ألف دينار كويتي (2009 : أرباح غير محققة 5,411 ألف دينار كويتي) إلى بيان الدخل المجموع والذي نتج عن بيع أوراق مالية متاحة للبيع، كما تم تحميل بيان الدخل المجموع بهبوط إنخفاض في القيمة بمبلغ 9,402 ألف دينار كويتي (2009 : 30,517 ألف دينار كويتي).

إن القيمة العادلة لاستثمارات أوراق مالية بقيمة 214,591 ألف دينار كويتي (2009 : 167,760 ألف دينار كويتي) مقيمة بناءً على معلومات السوق المشاهدة. والقيمة العادلة لاستثمارات أوراق مالية غير مسعرة بقيمة 41,834 ألف دينار كويتي (2009 : 42,622 ألف دينار كويتي) مقيمة بناءً على تقنيات تقييم. إن التأثير على بيان المركز المالي المجموع أو بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع سوف يعتبر غير مادي، إذا ما عدلت متغيرات المخاطر المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لاستثمارات أوراق مالية غير مسعرة بـ 5%.

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم غير مسعرة بقيمة 21,984 ألف دينار كويتي (2009 : 11,762 ألف دينار كويتي)، نظراً لعدم توافر طريقة موثوقة بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الهبوط في القيمة، إذا وجد.

تتضمن الاستثمارات في أوراق مالية 348,483,589 سهم مدرجة بتكلفة قدرها 126,504 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2009 : 94,103 ألف دينار كويتي) وقام البنك الأم بالاستحواذ على 221,421,095 سهم منهم بتكلفة قدرها 94,103 ألف دينار كويتي في سنة 2009 بموجب صفقة أبرمت من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن أخفق الطرف الآخر في تنفيذ خيار إعادة الشراء خلال الإطار الزمني المتفق عليه، خلال 2010 شارك البنك الأم في حقوق الإصدار واستحوذ على 127,062,494 سهم بتكلفة 32,401 ألف دينار كويتي. كما في تاريخ التقرير يحتفظ البنك الأم بملكية الأسهم. قام الطرف الآخر برفع دعوى قضائية منازعاً البنك الأم على الملكية، وهي حالياً متداولة أمام المحكمة. تعتقد الإدارة بأن لديها دفاع مقنع.

8 - إستثمارات في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2009 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما يلي :

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
		الحصة في بيان المركز المالي للشركة الزميلة :
22,608	33,707	مجموع الموجودات
18,887	24,783	مجموع المطلوبات
3,721	8,924	صافي الموجودات
		الحصة في صافي إيرادات ونتائج الشركة الزميلة :
(105)	922	صافي الإيرادات التشغيلية
(2,345)	217	نتائج السنة



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

9- شهرة وموجودات أخرى غير ملموسة

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
1,765	1,765	شهرة
16,752	16,607	موجودات أخرى غير ملموسة
18,517	18,372	

تمثل الموجودات الأخرى غير الملموسة قيمة رخصة سمسرة بمبلغ 16,185 ألف دينار كويتي (2009 : 16,185 ألف دينار كويتي) وبراءات بمبلغ 29 ألف دينار كويتي (2009 : 43 ألف دينار كويتي) وقيمة علاقة عميل بمبلغ 393 ألف دينار كويتي (2009 : 524 ألف دينار كويتي). ليس لرخصة السمسرة عمر افتراضي محدد. كما في 31 ديسمبر 2010. لم يكن هناك دليل موضوعي على أي انخفاض في قيمة هذا الأصل وسوف يتم إطفاء قيمة علاقة العميل على مدار فترة خمس سنوات.

10- موجودات أخرى

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
1,369	376	فوائد مدينة مستحقة
26,907	11,897	أرصدة مدينة أخرى
28,276	12,273	

تصنف الموجودات الأخرى كقروض ومدينين.

11- المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
8,923	9,748	المستحق إلى البنوك:
197,261	196,315	حسابات جارية وإيداعات طلب ودائع لأجل
206,184	206,063	
44,917	53,187	ودائع من مؤسسات مالية أخرى:
792,913	547,082	حسابات جارية وإيداعات طلب ودائع لأجل
837,830	600,269	
1,044,014	806,332	

12- ودائع العملاء

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
271,281	310,374	حسابات جارية وإيداعات طلب
271,761	287,952	حسابات توفير
23,337	23,485	ودائع تحت الطلب
1,475,530	1,650,767	ودائع لأجل
2,041,909	2,272,578	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

13- مطلوبات أخرى

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
14,027	13,365	فوائد مستحقة الدفع
2,401	1,223	إيرادات مؤجلة
21,652	20,911	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
383	1,369	مستحقات تتعلق بالموظفين
30,156	20,775	أخرى
68,619	57,643	

14- حقوق الملكية

أ - رأس المال

يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (2009 : 1,272,022,346) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 3 «كفاية رأس المال» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم البنك المشترية

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
70,000	70,000	عدد أسهم البنك المشترية
0.01	0.01	نسبة أسهم البنك المشترية
75	75	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
67	64	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشترية بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والنظام الأساسي للبنك الأم، قام البنك الأم بتحويل لا شيء دينار كويتي (2009 : لا شيء دينار كويتي) إلى الاحتياطي القانوني. ليصل إلى نسبة 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الاحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك الأم، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2010 و2009 أي تحويلات إلى الاحتياطي العام.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

هـ- احتياطي أسهم البنك المشتراة

يمثل هذا الاحتياطي أي أرباح أو خسائر ناتجة عن بيع أسهم البنك الأم المشتراة المحتفظ بها من قبل البنك الأم وهو غير قابل للتوزيع.

و - احتياطي إعادة تقييم عقار

تمثل الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقارات. يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع العقار.

ز - احتياطي التقييم العادل

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية «المتاحة للبيع». يؤخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى بيان الدخل المجمع عند بيع الموجودات الخاصة به أو هبوط قيمتها.

ح - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة:

إقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 15 فلس للسهم الواحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010. يخضع هذا الإقتراح لموافقة المساهمين.

إعتمدت الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 7 أبريل 2010، عدم توزيع أرباح نقدية عن سنة 2009.

15- إيرادات الفوائد

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
155,880	126,978	قروض وسلفيات للبنوك والعملاء
11,000	3,719	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
6,819	6,809	سندات واستثمارات أخرى
173,699	137,506	

تتضمن إيرادات الفوائد إفراج بمبلغ 1,956 ألف دينار كويتي (2009 - 3,476 ألف دينار كويتي) ناتجة عن تسويات على التقديرات المعدلة للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدلات الفائدة الأصلية المتعاقد عليها من محفظة القروض المنتظمة التي تم تعديل شروطها خلال عامي 2007 و 2008 وكما في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 202 ب س ر س أ / 2007 بتاريخ 13 فبراير 2007 وتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 / 105 بتاريخ 23 إبريل 2008.

16- مصاريف الفوائد

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
(44,454)	(47,904)	إيداعات عملاء
(25,193)	(1,750)	معاملات وإيداعات ما بين البنوك
(69,647)	(49,654)	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

17- صافي (خسارة) ربح من استثمار في أوراق مالية

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
488	6,157	ربح غير محققة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(1,474)	(6,589)	خسارة محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
19,589	306	ربح محقق من بيع استثمارات متاحة للبيع
18,603	(126)	

18- إيرادات تشغيل أخرى

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
706	753	المسترد عن مصاريف اتصالات
60	47	إيرادات إيجارات
66	24	أخرى
832	824	

19 - هبوط القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / إفراجها في بيان الدخل المجمع :

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(113,112)	(43,749)	قروض وسلفيات - محدد
12,084	1,498	قروض وسلفيات - عام
(30,517)	(9,402)	استثمارات أوراق مالية
379	(49)	تسهيلات غير نقدية
352	528	مخصصات أخرى
(130,814)	(51,174)	

20 - ضرائب

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	(1,060)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(3)	(424)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(3)	(416)	الزكاة
(6)	(1,900)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة. وفقاً للقانون، يتم خصم توزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من الربح.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناءً على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على أن خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58 الجاري التأثير منذ 10 ديسمبر 2007.

21 - ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسي والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة.

2009	2010	
146	40,452	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك الأم (ألف دينار كويتي)
1,272,022	1,272,022	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالآلاف)
(41)	(70)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم البنك المشتراة المحتفظ بها (العدد بالآلاف)
1,271,981	1,271,952	
0.1	31.8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك الأم (فلس)

22 - شركات تابعة

نسبة الملكية		النشاط الأساسي	البلد	أسم الشركة
2009	2010			
%100	%100	استثمار مصرفي	الكويت	شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك.م.
%80	%80	خدمات وساطة	الكويت	الإتحاد للوساطة المالية - ش.م.ك.م.

23 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. إن مثل تلك المعاملات قد منحت وحددت لها أسعار فائدة وضمانات بنفس الشروط الأساسية السائدة في ذلك الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف ليسوا ذوي صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي كانت كالتالي:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

2009			2010		
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي
أعضاء مجلس الإدارة					
17,048	7	1	-	-	-
2	4	3	1	-	1
2,290	17	7	59	-	4
الجهاز التنفيذي					
236	4	4	119	1	6
5	6	6	1	5	11
3,064	28	13	1,861	22	12

إن القروض الممنوحة لمجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات وتحمل بفائدة تتراوح بين 0% إلى 6% (2009 : بين 2.00% إلى 6.00%). إن القروض الممنوحة مضمونة برهن عقارات وأسهم. إن القيمة العادلة لتلك الضمانات قد بلغت لا شيء ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 : 6,031 ألف دينار كويتي).

إن تفاصيل مزايا الإدارة العليا المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي :

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,206)	(921)	رواتب ومزايا قصيرة الأجل الأخرى
(20)	(20)	مزايا بعد التوظيف
(87)	(121)	مزايا نهاية الخدمة

24 - القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أو تسوية أصل أو التزام أو أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت. يستند تعريف القيمة العادلة على فرضية إستمرارية المجموعة وعدم وجود نية أو إحتياج للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل جوهري أو تنفيذ إحدى العمليات بشروط ليست في صالحه.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل بفوائد ولم تظهر في المركز المالي المجمع للمجموعة بالقيمة العادلة بإستخدام أسعار الفائدة السائدة على الديون ذات الصفات المتشابهة في الخطر الإئتماني والمدة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق. تقارب القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية قيمتها العادلة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 «السياسات المحاسبية الهامة».

25 - الأدوات المالية

أ - إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية :

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصيرة على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك الأم.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة :

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر المنافع في ومن خلال كل قطاعات العمل. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 4 «إدارة المخاطر» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي :

(1) مخاطر الائتمان :

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الإدارة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ب) «إدارة المخاطر - مخاطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية :

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
252,658	208,353	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
361,345	500,584	سندات الخزنة والبنك المركزي
296,123	238,103	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,285,878	2,177,778	قروض وسلفيات - شركات
418,247	403,912	قروض وسلفيات - أفراد
11,944	44,089	سندات
28,276	12,273	موجودات أخرى
3,654,471	3,585,092	

مخاطر الائتمان المتعلقة ببنود خارج الميزانية العمومية

2009 ألف دينار كويتي	2010 ألف دينار كويتي	
34,223	49,599	قبولات مصرفية
184,845	155,234	اعتمادات مستندية
849,666	890,784	خطابات ضمان
40,230	37,333	أخرى
1,108,964	1,132,950	
4,763,435	4,718,042	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى :

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق الارشادات الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 6 «تخفيض خطر الائتمان» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني :

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة :



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي					
القيمة العادية للرهن	منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة 0 - 90 يوما	غير مستحقة وغير منخفضة القيمة		
			درجة عادية	درجة قياسية	درجة عليا
كما في 31 ديسمبر 2010					
159,709	379,767	104,113	1,395,332	298,328	238
14,043	29,464	-	1,339	-	-
-	17,876	13,602	372,434	-	-
173,752	427,107	117,715	1,769,105	298,328	238
كما في 31 ديسمبر 2009					
82,350	446,220	10,563	918,060	901,469	9,567
14,353	37,342	-	6,113	77	1,392
-	15,883	-	-	402,364	-
96,703	499,445	10,563	924,173	1,303,910	10,959

إن نظام تصنيف الخطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل الخطر المرتبطة بتمديد الائتمان. تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات. إن المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تصنيف خطر العملاء تتضمن الحالة المالية والأداء، وجودة الإدارة والمعلومات المالية، وهيكّل التسهيل، والضمانات، وترتيبات الدعم وخطر الدولة، إذا كان مناسباً. يتبع النظام مقياساً من 1 إلى 10 حيث يعتبر 1 أفضل خطر و10 السيء. إن الدرجات العليا والقياسية والعادية يتم تحديدها بناء على الأسس التالية:

داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات
درجة قياسية	5 و 6 درجات
درجة عادية	7 إلى 8 درجات
	تقديرات أأ وأأ وأأ وتقدير ب ب ب أقل من ب ب ب وغير مقيمة

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2010		2009	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
القطاع الجغرافي:			
3,285,376	934,710	3,322,125	906,566
212,710	121,347	213,893	125,673
61,449	73,004	4,241	72,223
19,954	2,774	6,232	1,557
90	1,115	4,136	2,945
3,579,579	1,132,950	3,550,627	1,108,964
القطاع حسب النشاط:			
500,584	-	361,345	141,537
325,261	217,124	337,345	201,526
675,324	588,608	669,299	542,445
983,162	91,539	979,767	97,008
1,095,248	235,679	1,202,871	126,448
3,579,579	1,132,950	3,550,627	1,108,964

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

يستخدم البنك في سياق نشاطه الطبيعي أدوات مالية مشتقة لإدارة تعرضه لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعين.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعين والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجمع.

القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					
القيمة العادلة ألف دينار كويتي	حتى شهر ألف دينار كويتي	1 - 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 - 12 شهور ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
كما في 31 ديسمبر 2010					
(123)	57,685	3,471	1,010	-	62,166
عقود العملات الأجنبية - الأجلة					
-	-	-	-	-	-
(123)	57,685	3,471	1,010	-	62,166
عقود تبادل أسعار الفائدة					
كما في 31 ديسمبر 2009					
(19)	-	30,128	-	-	30,128
عقود العملات الأجنبية - الأجلة					
(2)	-	74	-	-	74
(21)	-	30,202	-	-	30,202
عقود تبادل أسعار الفائدة					

(2) مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

(أ) مخاطر سعر الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدوير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (هـ) «إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

إن حساسية المجموعة للفوائد ومجال أسعار الفائدة الفعلية على موجوداته ومطلوباته والتي تحمل بفوائد هي كالتالي :

سعر الفائدة		ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2010
الفعلي %	غير حساسة لأسعار الفائدة المجموع	أكثر من سنة	3 – 12 شهرا	1 – 3 أشهر	حتى شهر		
الموجودات:							
2 - 0	208,353	26,308	-	-	-	182,045	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
2 - 1	500,584	-	-	212,160	171,050	117,374	سندات الخزانة والبنك المركزي
المستحق من البنوك							
4 - 1	222,682	2,855	-	-	66,106	153,721	والمؤسسات المالية الأخرى
7 - 1	2,348,354	-	1,186	-	227,379	2,119,789	قروض وسلفيات
6 - 1	278,409	262,566	419	5,125	6,852	3,447	استثمارات في أوراق مالية
-	8,924	8,924	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
-	12,273	9,768	-	-	173	2,332	موجودات أخرى
	3,579,579	310,421	1,605	217,285	471,560	2,578,708	
المطلوبات:							
المستحق إلى البنوك							
3 - 1	806,332	27,568	-	441,956	73,833	262,975	والمؤسسات المالية الأخرى
3 - 0	2,272,578	310,374	7,440	742,528	353,064	859,172	ودائع العملاء
-	57,643	54,394	-	1,407	692	1,150	مطلوبات أخرى
	3,136,553	392,336	7,440	1,185,891	427,589	1,123,297	
مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة							
			(5,835)	(968,606)	43,971	1,455,411	

سعر الفائدة الفعلي %	ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2009	
	غير حساسة لأسعار الفائدة المجموع	أكثر من سنة	3 – 12 شهور	1 – 3 أشهر	حتى شهر		
الموجودات:							
0 - 2	252,658	35,138	-	-	-	217,520	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
2 - 3	361,345	-	5,338	151,076	100,188	104,743	سندات الخزانة والبنك المركزي
							المستحق من البنوك والمؤسسات
1 - 5	275,573	16,305	-	15,865	94,121	149,282	المالية الأخرى
3 - 8	2,406,910	(126,508)	1,346	5,108	239,540	2,287,424	قروض وسلفيات
1 - 3	222,144	204,542	-	6,608	8,561	2,433	استثمارات في أوراق مالية
-	3,721	3,721	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
-	28,276	26,396	-	46	335	1,499	موجودات أخرى
	3,550,627	159,594	6,684	178,703	442,745	2,762,901	
المطلوبات:							
							المستحق إلى البنوك والمؤسسات
1 - 3	1,044,014	23,276	-	446,147	244,983	329,608	المالية الأخرى
0 - 3	2,041,909	271,269	5,376	268,214	515,475	981,575	ودائع العملاء
-	68,619	60,002	-	562	942	7,113	مطلوبات أخرى
	3,154,542	354,547	5,376	714,923	761,400	1,318,296	
							مجموع حساسية فجوة سعر الفائدة
			1,308	(536,220)	(318,655)	1,444,605	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

إن التأثير على بيان الدخل المجمع إستناداً إلى فجوة إعادة التسعير على مدى سنة واحدة هو كالتالي :

2009 ألف دينار كويتي		2010 ألف دينار كويتي		
التأثير على بيان الدخل		التأثير على بيان الدخل		
±@% 2	±@% 1	±@% 2	±@% 1	
19,188	9,594	26,927	13,463	دينار كويتي
921	461	506	253	دولار أمريكي
64	32	225	113	عملات أخرى
± 20,173	± 10,087	± 27,658	± 13,829	

(ب) مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. باعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج). «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

كان لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية الآتية بالعملات الأجنبية:

2009 ألف دينار كويتي		2010 ألف دينار كويتي		صافي الموجودات (المطلوبات)
(4,062)	(3,444)			دولار أمريكي
(222)	50			يورو
1,238	508			ريال سعودي
47	23			فرنك سويسري
372	245			درهم إماراتي
(162)	5			جنيه استرليني
(1)	37			ين ياباني
1,334	1,171			أخرى - موجودات
(110)	(20)			أخرى - مطلوبات
(1,566)	(1,425)			

يلخص الجدول التالي تعرض المجموعة لخطر تغيرات العملة الأجنبية. يتضمن الجدول الأدوات المالية لبنود الميزانية وبندود خارج الميزانية بقيمتها الدفترية مصنفة حسب العملة :



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
208,353	43,163	119,374	45,816	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
500,584	-	-	500,584	سندات الخزانة والبنك المركزي
222,682	29,998	98,156	94,528	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,348,354	18,865	158,837	2,170,652	قروض وسلفيات
278,409	686	37,522	240,201	استثمارات في أوراق مالية
8,924	-	8,924	-	استثمارات في شركة زميلة
12,273	62	869	11,342	موجودات أخرى
3,579,579	92,774	423,682	3,063,123	
المطلوبات:				
806,332	22,713	146,732	636,887	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,272,578	58,663	290,652	1,923,263	ودائع العملاء
57,643	475	4,653	52,515	مطلوبات أخرى
3,136,553	81,851	442,037	2,612,665	
443,026	10,923	(18,355)	450,458	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,132,950	103,655	188,389	840,906	المطلوبات المحتملة

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	عملات أخرى	دولار أمريكي	دينار كويتي	
الموجودات:				
252,658	14,330	138,333	99,995	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
361,345	-	-	361,345	سندات الخزانة والبنك المركزي
275,573	43,084	229,228	3,261	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,406,910	13,352	191,876	2,201,682	قروض وسلفيات
222,144	825	19,938	201,381	استثمارات في أوراق مالية
3,721	-	3,721	-	استثمارات في شركة زميلة
28,276	604	1,737	25,935	موجودات أخرى
3,550,627	72,195	584,833	2,893,599	
المطلوبات:				
1,044,014	45,485	126,139	872,390	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,041,909	19,798	455,373	1,566,738	ودائع العملاء
68,619	7,796	9,271	51,552	مطلوبات أخرى
3,154,542	73,079	590,783	2,490,680	
396,085	(884)	(5,950)	402,919	صافي المركز المالي للميزانية العمومية
1,108,964	141,573	203,857	763,534	المطلوبات المحتملة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع الناتج عن تقوية سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، موضح أدناه :

كما في 31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي

التأثير على بيان الدخل	التأثير على حقوق الملكية		
		@ %2	@ %1
دولار أمريكي	(34)	(68)	375
يورو	1	2	7
ريال سعودي	5	10	-
درهم إماراتي	2	4	-
ريال قطري	1	2	-
أخرى	11	22	-
	(14)	(28)	382
			764

كما في 31 ديسمبر 2009

ألف دينار كويتي

التأثير على بيان الدخل	التأثير على حقوق الملكية		
		@ %2	@ %1
دولار أمريكي	(41)	(82)	175
يورو	(2)	(4)	8
ريال سعودي	12	24	-
درهم إماراتي	4	8	-
ريال قطري	4	8	-
أخرى	7	14	-
	(16)	(32)	183
			366

(ج) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر هبوط القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (ج) «إدارة المخاطر - مخاطر السوق» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي التغيرات، هي كما يلي :

ألف دينار كويتي

التأثير على بيان الدخل	التأثير على حقوق الملكية		
		@ %2	@ %1
كما في 31 ديسمبر 2010			
سوق الكويت للأوراق المالية	1	2	1,796
كما في 31 ديسمبر 2009			
سوق الكويت للأوراق المالية	63	126	1,256
			2,512



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

(3) مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (د) «إدارة المخاطر - مخاطر السيولة» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة. من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي					
كما في 31 ديسمبر 2010	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهراً	أكثر من سنة
الموجودات:					
208,353	208,353	-	-	-	-
499,734	605	245	-	-	-
142,532	64,769	-	-	-	15,381
550,919	677,842	214,282	242,237	663,074	2,348,354
194,082	519	1,342	1,826	80,640	278,409
-	-	-	-	8,924	8,924
-	-	-	-	24,652	24,652
-	-	-	-	18,372	18,372
11,533	170	-	-	570	12,273
1,607,153	743,905	215,869	244,063	811,613	3,622,603
المطلوبات:					
246,415	101,918	204,326	247,926	5,747	806,332
1,185,570	353,064	429,415	302,817	1,712	2,272,578
22,344	2,258	5,393	3,812	23,836	57,643
1,454,329	457,240	639,134	554,555	31,295	3,136,553
152,824	286,665	(423,265)	(310,492)	780,318	486,050
صافي فجوة السيولة					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	6 – 12 شهرا	3 – 6 أشهر	1 – 3 أشهر	حتى شهر	
الموجودات:						
252,658	-	-	-	-	252,658	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
361,345	-	-	342	588	360,415	سندات الخزانة والبنك المركزي المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
275,573	476	12,917	15,865	89,856	156,459	قروض وسلفيات
2,406,910	677,620	285,745	367,935	712,156	363,454	استثمارات في أوراق مالية
222,144	52,855	2,548	754	11	165,976	استثمار في شركة زميلة
3,721	3,721	-	-	-	-	عقارات ومعدات
26,153	26,153	-	-	-	-	شهرة وموجودات غير ملموسة
18,517	18,517	-	-	-	-	موجودات أخرى
28,276	1,759	-	46	333	26,138	
3,595,297	781,101	301,210	384,942	802,944	1,325,100	
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى						
1,044,014	-	210,816	246,505	245,538	341,155	ودائع العملاء
2,041,909	5,378	92,008	165,033	514,921	1,264,569	مطلوبات أخرى
68,619	22,981	2,953	3,315	3,535	35,835	
3,154,542	28,359	305,777	414,853	763,994	1,641,559	
440,755	752,742	(4,567)	(29,911)	38,950	(316,459)	صافي فجوة السيولة

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	12 – 6 شهرا	6 – 3 أشهر	3 – 1 أشهر	حتى شهر
كما في 31 ديسمبر 2010					
1,132,950	323,427	212,009	148,080	199,671	249,763
المطلوبات المحتملة					
كما في 31 ديسمبر 2009					
1,108,964	326,573	201,450	158,513	221,279	201,149
المطلوبات المحتملة					



إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

ج- فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر
كما في 31 ديسمبر 2010					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك					
811,616	5,747	251,485	205,858	102,052	246,474
والمؤسسات المالية الأخرى					
2,282,758	2,017	308,300	432,495	353,981	1,185,965
ودائع العملاء					
57,644	23,837	3,812	5,393	2,258	22,344
مطلوبات أخرى					
3,152,018	31,601	563,597	643,746	458,291	1,454,783
كما في 31 ديسمبر 2009					
المطلوبات غير مخفضة:					
المستحق إلى البنوك					
1,050,277	-	214,032	248,582	246,372	341,291
والمؤسسات المالية الأخرى					
2,048,397	5,575	93,904	166,575	517,085	1,265,258
ودائع العملاء					
68,626	22,988	2,953	3,315	3,535	35,835
مطلوبات أخرى					
3,167,300	28,563	310,889	418,472	766,992	1,642,384

26 - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملائمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 (و) «إدارة المخاطر - مخاطر العمليات» من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

27 - تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

- أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
- ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة الأصول وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2010

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة وإستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2009	2010	2009	2010	2009	2010	
104,052	87,852	16,997	2,029	87,055	85,823	صافي إيرادات الفوائد
53,254	35,991	28,585	9,461	24,669	26,530	إيرادات غير الفوائد
157,306	123,843	45,582	11,490	111,724	112,353	مجموع الإيرادات
(130,814)	(51,174)	(30,076)	(8,938)	(100,738)	(42,236)	هبوط القيمة ومخصصات أخرى
152	40,535	(9,237)	(11,904)	9,389	52,439	صافي ربح (خسارة) السنة
3,595,297	3,622,603	1,097,710	1,216,226	2,497,587	2,406,377	الموجودات
3,595,297	3,622,603	2,533,691	2,444,345	1,061,606	1,178,258	المطلوبات وحقوق الملكية
3,721	8,924	3,721	8,924	-	-	إستثمار في شركة زميلة

28 - البنود خارج الميزانية العمومية

أ - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية:

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب - موجودات الأمانة:

تقوم المجموعة بإدارة صناديق الإستثمار وصندوق سوق المال كمدير وأمين إستثمار. في 31 ديسمبر 2010، بلغ صافي قيمتهما 62,052 ألف دينار كويتي (2009 : 95,946 ألف دينار كويتي).

ج - مطالبات قانونية:

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجمع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,898 ألف دينار كويتي (2009 : 2,691 ألف دينار كويتي).

29 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال المصدر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب.س/2005/184 بتاريخ 21 ديسمبر 2005 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

30 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتفق مع تبويب أرقام السنة الحالية.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 2 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر/184/2005 بتاريخ 21 ديسمبر 2005. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه وعملية المراجعة الرقابية. علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك. (البنك الأم) لديه شركتين تابعتين: شركة الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 80%) والتي تعمل في مجال الوساطة المالية، شركة التجاري للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 100%) والتي تعمل في مجال الاستثمار البنكي وتمتلك نسبة 32.26% في بنك الشام - ش.م.ك. (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار للبنك الأم وشركاته التابعة معاً بالمجموعة.

يقدر مجموع حصة البنك في شركات التأمين، والتي هي عرضة لمخاطر الائتمان المرجحة كالتالي:

الإسم	2010			2009		
	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي	البلد	نسبة الملكية %	ألف دينار كويتي
أ - شركة الصفاة للتأمين التكافلي	الكويت	10.00 %	190	الكويت	10.00 %	334

إن نسبة رأس المال قد تبلغ 19.95% (2009 : 18.21%) مقابل 19.96% (2009 : 18.22%) إذا تم احتساب الاستثمار في شركات التأمين ضمن «تخفيض من قاعدة رأس المال» عوضاً عن «التعرض للمخاطر المرجحة».

2 - هيكل رأس المال:

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,272,022,346 (31 ديسمبر 2009 : 1,272,022,346) سهماً عادياً، مصرح ومكتتب بها ومدفوعة بالكامل بقيمة أسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2010، يمتلك البنك الأم 70,000 (0.01%) (31 ديسمبر 2009 : 70,000 (0.01%)) من أسهمه الخاصة.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	
أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)		
127,202	127,202	1 - رأس المال المدفوع
-	-	2 - توزيعات أسهم مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
63,601	63,601	4 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	5 - احتياطي عام
91,960	113,333	6 - أرباح مرحلة
45,603	45,603	7 - احتياطي أسهم البنك الخاصة
816	1,032	8 - حصة الأقلية من الشركات التابعة المجمعة
(1,765)	(1,765)	9 - شهرة
(3,721)	(8,924)	10 - استثمارات أقلية مؤثرة في مؤسسات بنكية
-	-	11 - فائض رأس المال من شركات التأمين
(75)	(75)	12 - أسهم البنك الخاصة
408,339	424,725	مجموع الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي	
ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)		
9,701	9,362	1 - احتياطي إعادة تقييم الموجودات (فقط 45%)
2,418	4,839	2 - احتياطي القيمة العادلة (فقط 45 % متفق مع المدققين الخارجيين)
29,310	27,959	3 - مخصصات عامة (خاضعة للحد الأقصى من 1.25 % من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
41,429	42,160	مجموع الشريحة الثانية TIER 2 من رأس المال
449,768	466,885	مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال:

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط وللتقييم وللتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود الأرضيات الداخلية العليا. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

أ - متطلبات رأس المال:

2009			2010		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض	متطلبات رأس المال	صافي المخاطر المرجحة للموجودات	إجمالي التعرض
أ - مخاطر الائتمان:					
-	-	35,144	-	-	26,313
1 - بنود نقدية					
-	-	406,467	-	-	508,977
2 - مطالبات على السيادية					
-	-	-	-	-	-
3 - مطالبات على مؤسسات دولية					
-	-	-	-	-	-
4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام					
-	-	-	-	-	-
5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف					
13,431	111,925	525,723	11,486	95,716	450,907
6 - مطالبات على البنوك					
102,675	855,624	1,626,246	105,741	881,176	1,714,200
7 - مطالبات على الشركات					
-	-	-	-	-	-
8 - مطالبات على موجودات التوريد					
48,005	400,045	444,274	45,280	377,333	420,564
9 - الإستهلاكات التنظيمية					
10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة					
-	-	-	-	-	-
25,139	209,489	257,171	17,698	147,483	252,387
11 - التعرض للقروض المتأخرة					
84,840	706,997	1,459,565	80,929	674,409	1,429,340
12 - موجودات أخرى					
274,090	2,284,080	4,754,590	261,134	2,176,117	4,802,688
المجموع					
ب - مخاطر السوق:					
-	-	-	-	-	-
1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة					
1,005	8,379	6,287	20	163	122
2 - مخاطر مراكز الملكية					
364	3,035	4,555	255	2,129	3,195
3 - مخاطر العملات الأجنبية					
-	-	-	-	-	-
4 - مخاطر السلع					
-	-	-	-	-	-
5 - الخيارات					
1,369	11,414	10,842	275	2,292	3,317
المجموع					
20,790	173,250	145,819	19,239	160,327	135,591
ج - مخاطر العمليات					
296,249	2,468,744	4,911,251	280,648	2,338,736	4,941,596
المجموع					

ب - نسب رأس المال:

2009	2010	
%18.22	%19.96	1 - مجموع نسبة رأس المال
%16.54	%18.16	2 - نسبة الشريحة الأولى TIER 1 من رأس المال

4 - إدارة المخاطر:

أ - التحكم بالمخاطر:

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، حيث تعمل مباشرة لرئيس المدراء العاميين ورئيس الجهاز التنفيذي، إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وترشيح التوصيات المتعلقة باستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل. تم تعيين أفراد مخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التنسيق مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة تعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الهيكل التنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة كامل الصلاحية لاعتماد الاستراتيجية والسياسة من خلال تلك اللجان. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة للموافقة على عرض منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على كافة طلبات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. كذلك، إن اللجنة مسؤولة على مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة بها. إن اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات وبعض الأمور التنفيذية التي تتجاوز صلاحيات الإدارة. تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر.

إن لجنة الائتمان هي اللجنة المخولة من قبل الإدارة التنفيذية لأخذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإقراض ضمن حدود معينة. إن من مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل الميزانية العمومية ومحفظة استحقاق الديون ومخاطر معدل الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة الاستثمار هي على صعيد مستوى تنفيذي آخر من لجنة أخذ القرارات لجميع شؤون الاستثمار. إن لجنة تكوين المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي تتخذها المجموعة مع مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

يهدف إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما أن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة. بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء الماضي والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستخدم إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للسلطات والجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة واللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضاً المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على تشبيهات، لتقوم بتحليل تأثير حدث خارجي على ربحية وكفاية رأس المال.

كما أن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة لإجراءات التحوط من المخاطر في حالات محددة. إن الإجراءات المرتبطة بقياس فاعلية عمليات التحوط تخضع للسياسات ذات الصلة بالتحوط، حيث تحتوي تلك السياسات على الإرشادات المطلوبة لإجراء عملية التحوط وأساليب تحديد فاعلية التحوط من المخاطر عند بدء عملية التحوط وفيما بعد بالإضافة إلى القواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ب- مخاطر الائتمان:

يتم مراقبة مخاطر الائتمان عن طريق استخدام تقييم مقيم ائتمان محايد والتحليل الكلي لمحفظة الائتمان وتصنيف الأطراف الأخرى ومراقبة حدود التركيز، يتضمن تقرير المقيم الائتماني المحايد مراجعة مفصلة لعروض فتح الائتمان قبل الموافقة عليها لكي تؤمن تقييم موضوعي لمخاطر الائتمان المرتبطة بها لمساعدة الصلاحيات المسؤولة عن منح الموافقة في اتخاذ قرارات الائتمان. إضافة إلى ذلك، إن المراجعة الموسعة على صعيد العملاء والمحافظ قد تتم بعد الموافقة لكي تقوم بالمتابعة والمراقبة بشكل فعال لمحفظة الائتمان الحالية.

إن نظام المجموعة في تصنيف المخاطر يتم بطريقة منظمة لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان. وتتضمن المقاييس التي يتم أخذها في الاعتبار عند تصنيف العملاء الحالة والأداء المالي، جودة المعلومات المالية والإدارة، الهيكل التنظيمي للتسهيلات، الضمانات والترتيبات المساندة ومخاطر البلاد عندما يكون قابل للتطبيق. ويتبع النظام نطاق يتراوح مداها من نقطة إلى عشر نقاط، حيث تعتبر نقطة واحدة أفضل المخاطر وعشر نقاط أسوأ المخاطر. ويتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للتركز الائتماني وهذه التعليمات تتطلب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للتعرض للائتمان لأي من عملاء المجموعة عن 15% من قاعدة رأس مال المجموعة.

ومن خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع محفظة مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس إفرادي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. أيضاً هناك حدود ائتمانية لكل بلد لضمان وجود محفظة ائتمانية متنوعة فيما يتصل بتصنيف البلدان والتعرضات الجغرافية. وتوفر السياسة الائتمانية الإرشادات التي توضح أن إنشاء معايير الإقراض وكافة القرارات الائتمانية يتم اتخاذها بعد الدراسة المتأنية لمتطلبات السياسة الائتمانية. هذا ويتم مراجعة السياسة الائتمانية وتحديثها بصورة مستمرة لكي تتماشى هذه السياسة مع المتطلبات الرقابية وكذلك متطلبات أعمال المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التحكم في الائتمان الممنوح للأفراد عن طريق تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن والتي تتضمن حدود الإقراض للأفراد.

كما أن سياسات المخاطر تكملها سياسة إدارة المخاطر التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المحايدة. كما يتم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان ونوعية الائتمان. وقد تم تسهيل عملية قياس المخاطر على نطاق المحفظة باستحداث هيكل لاحتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض في حالات التعثر. إن حساب رأس المال لمخاطر تركيز الائتمان قد تم عرضه في بلر 2 (Pillar 2) من بازل 2.

ج- مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي احتمالية حدوث خسائر نتيجة للتغيرات العكسية في العوامل المتعلقة بالسوق مثل أسعار الصرف الأجنبية وأسعار الضمانات ومعدلات الفوائد وأسعار السلع. وقد تتعرض المجموعة لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار استبدال العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق.

وتضع المجموعة حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر العملات الأجنبية، وتقوم المجموعة أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخلياً لقياس القيمة عند المخاطر - وطريقة قياس القيمة عند المخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية لفترة (1 أو 5 سنوات أيهما تنتج قيمة عند المخاطر أعلى) مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدى 10 أيام من الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. ويتم قياس القيمة عند المخاطر ومضاهاتها مع الحدود الداخلية المستخدمة بهدف تحديد الحد الأقصى للتجاوز المسموح به بصورة منفصلة للعملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة عند المخاطر سنوياً ومقارنتها مع النتائج الفعلية للتحقق من صحتها. بالإضافة لذلك يتم داخلياً حساب رأس المال لمخاطر السوق متضمنة التركيز اعتماداً على نموذج القيمة عند المخاطر.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ويتم مراقبة مخاطر العملات الأجنبية على أساس يومي من خلال حدود مطلقة للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشتمل أيضاً الحدود الكلية المطلقة بشكل صارم من قبل المجموعة. وتخضع العروض الاستثمارية لمراجعة مستقلة من قبل إدارة المخاطر وذلك قبل الموافقة على أي من هذه العروض بهدف تحديد المخاطر الرئيسية والتوصية على مخففات مخاطر مناسبة. ويتم مراقبة مخاطر الأسهم في محفظة المتاجرة على أساس يومي من خلال مستويات داخلية للتجاوز المسموح به مثل حدود حجم المحفظة وحدود إيقاف الخسائر وحدود التركيز. ويتم تصنيف الاستثمارات بناءً على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة الاستثمارية الكلية لاستثمارات المجموعة وكذلك الاستثمارات الفردية تخضع لحدود مقدرة وإرشادات وضعها بنك الكويت المركزي.

د - مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية المجموعة ورأس مالها والتي تنتج عن عدم قدرة المجموعة من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بدون تكديدها لخسائر كبيرة، وتتضمن مخاطر السيولة عدم قدرة المجموعة على إدارة الانخفاضات أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل كما تنتج أيضاً نتيجة إخفاق المجموعة في التعرف أو مواجهة التغيرات التي قد تطرأ على أحوال السوق والتي قد تؤثر على إمكانية تسهيل الموجودات بصورة سريعة وبأقل خسارة في القيمة.

تم وضع حدود للحد الأقصى المسموح به لإدارة الفجوات التراكمية استناداً إلى تقارير الفجوة وكذلك الحدود المطلقة كنسبة القروض إلى الودائع. لكي يكون هناك تحكم أكبر على مخاطر السيولة، وتتولد تنبيهات داخلية على أساس ضوابط محددة مسبقاً لضمان التزامها بالضوابط التنظيمية. ويتم تحسين إدارة مخاطر السيولة من خلال إدخال ضوابط لمحاولة تقييد تركيز الودائع من عميل واحد وأيضاً الودائع التي تستحق خلال فترات زمنية معينة ومن ثم إتاحة مصادر تمويل متنوعة. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بالإضافة إلى ذلك، إن سياسة السيولة لدى المجموعة تتطلب إجراء تخطيط مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحاليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. تم عرض طريقة مفصلة لحساب رأس المال لمخاطر السيولة ضمن البير (Pillar 2) الثاني، وقامت المجموعة أيضاً بتقييم تطبيق الإطار العام لمخاطر السيولة المقدم من BIS وحددت الإجراءات الإستراتيجية المراد إتخاذها للتماشي مع النسب الجديدة.

هـ - مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التغيرات في أسعار الفائدة التي قد يكون لها أثر سلبي على أرباح البنك وعلى القيمة السوقية لموجوداته ومطلوباته، وتتمثل المصادر الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة في خطر إعادة التسعير، خطر منحني العائد، خطر الخيارات وخطر الأساس.

تدار مخاطر أسعار الفائدة في الممارسات التجارية وفقاً لسياسة إدارة مخاطر السوق. تظهر سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة حد أدنى من التعليمات لتعرضات المجموعة في دفاتره وتستحق معظم موجودات ومطلوبات المجموعة خلال سنة واحدة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة، ويتم مراقبة تلك المخاطر بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية لإعادة التسعير / الاستحقاق محددة مسبقاً. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد ميل المجموعة لهذا الخطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحليل القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية تحت ظروف معينة محددة مسبقاً. تم عرض طريقة مفصلة لحساب رأس المال لمخاطر أسعار الفائدة.



و - مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم الملائمة العمليات والأنظمة والعاملين، أو من أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية وهي مخاطر الخسارة الناتجة من الإخفاق في التماسي مع القوانين والالتزامات التعاقدية وقلة العناية اللازمة في صياغة الوثائق والعقود وتتضمن أيضاً التعرض للمقاضاة على كل جوانب أنشطة المجموعة ولا يتضمن هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية أو تلك المتعلقة بسمعة المجموعة.

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية والأنظمة وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن مراقبة التقييمات الشخصية، وتطبيق الممارسات مثل مراجعة الإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم إدخال بطاقة نتائج موضوعية تقييم مناطق مخاطر عمليات متنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً ويتم تصنيفهم ضمن تصنيفات محددة. إن إدارة عمليات التأمين المتضمنة في هذا النظام تسهل نقل المخاطر بصورة معقولة وحذرة. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث المرتقبة تؤمن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. يتم إعداد خطة التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بحد أدنى من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم سياسة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود السياسة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات التأمينية.

ز - مخاطر أخرى:

أدخلت السياسات لمخاطر أخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، تحدد هذه السياسات الأدوار والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر بالإضافة إلى ذلك استخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

5 - التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى التي تعرفها السياسة الائتمانية، تلك المرتبطة بمعايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/ وفحوى الميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات الائتمانية تتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تخضع قروض المدينين لمخصص مخاطر الائتمان المرتبط بانخفاض قيمة القروض، إذا كان هناك دليل موضوعي أنه ليس لدى المجموعة القدرة على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية. تعرف القيمة الاستردادية بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها المبالغ المستردة عن الضمانات والكفالات، مخصومة استناداً إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي وسعر الفائدة الحالي للقروض ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة على التوالي. إن الخسارة الناتجة من الانخفاض في القيمة تدرج ضمن بيان الدخل.

يتم تعريف المديونيات التي مضى تاريخ استحقاقها والرديئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب المخصصات المحددة العامة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بالمخصصات والمعايير المحاسبية المطبقة. إن تعليمات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة تظهر الفرق بين التسهيلات المقدمة للأفراد والشركات والتسهيلات المقدمة لجهات سيادية. وبناء على ذلك يتم تطبيق قواعد محددة للتسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة على النحو المبين أدناه :

فترة عدم الانتظام		
البند والمخصص المطلوب	القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة	أخرى مع استبعاد القروض السيادية
بشأنها ملاحظات - بناء على تقدير الإدارة	لا تتعدى 3 شهور	حتى 90 يوم
دون المستوى - 20% مخصص	من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر	من 91 إلى 180 يوم
مشكوك بها - 50% مخصص	من 6 أشهر إلى أقل من 12 شهراً	من 181 إلى 365 يوم
رديئة - 100% مخصص	من 12 شهراً وأكثر والعملاء المتخذ بحقهم إجراءات قانونية	أكثر من 365 يوم

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% لتسهيلات الائتمان النقدية و0.5% لتسهيلات الائتمان الغير النقدية والتي لم يتم احتساب مخصص محدد لها، بموجب هذه التعليمات. بغض النظر عن المخصص العام المطلوب، يتم احتساب مخصص المحفظة والذي يتمثل بالمخصصات العامة الإضافية على بعض المحافظ. يتم تحديد هذه المحافظ استناداً إلى بعض المعايير كالقطاع الاقتصادي ومجموعة الحسابات تحت المراقبة ومخاطر البلاد... الخ. إن السبب المنطقي من مخصص المحفظة هو إظهار المخصص العام بشكل أوضح، وأيضاً لاحتساب أية خسائر قروض محتملة في المستقبل بسبب تأثيرات دورة الأعمال.

يتم استخدام مؤسسات خارجية لتقييم الائتمان لاحتساب كفاية رأس المال التي تتلائم مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. إن هذه المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان والمسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وهي MOODY'S, STANDARD & POOR, FITCH. إن التصنيفات الائتمانية المعلنة يتم ترجمتها في صورة أوزان مخاطر محددة تماشياً مع مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي وعلى النحو المحدد في تعليمات بنك الكويت المركزي. وتتضمن المصفوفة تطبيق أوزان مخاطر محددة للتصنيفات المعلنة المختلفة وفقاً لما هو محدد في التعليمات ويتم تطبيق مصفوفة منفصلة لبنود مختلفة من المطالبات والتي يتم تصنيفها فيما بعد في حالة المطالبات على البنوك إلى تعرضات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

أ - إجمالي التعرض للائتمان

2009 ألف دينار كويتي			2010 ألف دينار كويتي		
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض
-	35,144	35,144	-	26,313	26,313
-	406,467	406,467	-	508,977	508,977
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
92,239	433,484	525,723	79,354	371,553	450,907
906,296	719,950	1,626,246	955,937	758,265	1,714,200
-	-	-	-	-	-
20,043	424,231	444,274	15,734	404,830	420,564
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
382	256,789	257,171	499	251,888	252,387
90,004	1,369,561	1,459,565	81,426	1,347,914	1,429,340
1,108,964	3,645,626	4,754,590	1,132,950	3,669,738	4,802,688

ب - متوسط إجمالي التعرض للائتمان

2009 ألف دينار كويتي			2010 ألف دينار كويتي		
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض
-	75,484	75,484	-	30,729	30,729
-	333,619	333,619	-	457,722	457,722
-	-	-	-	-	-
-	4,563	4,563	-	-	-
-	-	-	-	-	-
236,505	733,592	970,097	85,797	402,519	488,316
1,177,200	850,075	2,027,275	931,117	739,107	1,670,224
-	-	-	-	-	-
17,653	415,382	433,035	17,889	414,531	432,420
-	-	-	-	-	-
8,925	176,503	185,428	441	254,339	254,780
79,048	1,329,873	1,408,921	85,715	1,358,738	1,444,453
1,519,331	3,919,091	5,438,422	1,120,959	3,657,685	4,778,644

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ج - مجموع التعرض للائتمان عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	-	-	-	508,977	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
450,907	15,573	3,919	98,456	217,827	115,132	6 - مطالبات على البنوك
1,714,200	-	-	39,164	89,066	1,585,970	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
420,564	2	31	145	742	419,644	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
252,387	-	-	-	17,585	234,802	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,429,340	-	2,409	1,770	20,621	1,404,540	12 - موجودات أخرى
4,802,688	15,575	6,359	139,535	345,841	4,295,378	
%100.0	%0.3	%0.1	%2.9	%7.2	%89.4	نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - بنود نقدية
406,467	-	-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
525,723	3,058	3,748	28,836	223,585	266,496	6 - مطالبات على البنوك
1,626,246	4,134	319	49,853	81,370	1,490,570	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
444,274	7	-	32	177	444,058	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
257,171	2	1	737	29,827	226,604	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,459,565	-	2,957	2,197	3,084	1,451,327	12 - موجودات أخرى
4,754,590	7,201	7,025	81,655	338,043	4,320,666	
%100.0	%0.2	%0.1	%1.7	%7.1	%90.9	نسبة التعرض للائتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

د - تعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2010					
الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
ألف دينار كويتي					
26,313	-	-	-	-	26,313
508,977	-	-	-	-	508,977
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
115,132	177,685	63,100	1,176	14,460	371,553
748,346	8,262	1,655	-	-	758,263
-	-	-	-	-	-
404,483	341	6	-	-	404,830
-	-	-	-	-	-
234,303	17,585	-	-	-	251,888
1,323,114	20,621	1,770	2,409	-	1,347,914
3,360,668	224,494	66,531	3,585	14,460	3,669,738
%91.6	%6.1	%1.8	%0.1	%0.4	%100.0

نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

كما في 31 ديسمبر 2009					
الكويت	آسيا	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
ألف دينار كويتي					
35,144	-	-	-	-	35,144
406,467	-	-	-	-	406,467
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
265,602	160,555	4,697	2,510	120	433,484
695,111	18,904	1,801	-	4,134	719,950
-	-	-	-	-	-
424,231	-	-	-	-	424,231
-	-	-	-	-	-
226,222	29,827	737	1	2	256,789
1,361,323	3,084	2,197	2,957	-	1,369,561
3,414,100	212,370	9,432	5,468	4,256	3,645,626
%93.6	%5.8	%0.3	%0.1	%0.1	%100.0

نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

هـ - التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
79,354	1,113	2,743	35,356	40,142	-	6 - مطالبات على البنوك
955,937	-	-	37,509	80,804	837,624	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
15,734	2	31	139	401	15,161	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
499	-	-	-	-	499	11 - التعرض للقروض المتأخرة
81,426	-	-	-	-	81,426	12 - موجودات أخرى
1,132,950	1,115	2,774	73,004	121,347	934,710	
% 100.0	% 0.1	% 0.2	% 6.4	% 10.7	% 82.5	نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1 - بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
92,239	2,938	1,238	24,139	63,030	894	6 - مطالبات على البنوك
906,296	-	319	48,052	62,466	795,459	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
20,043	7	-	32	177	19,827	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
382	-	-	-	-	382	11 - التعرض للقروض المتأخرة
90,004	-	-	-	-	90,004	12 - موجودات أخرى
1,108,964	2,945	1,557	72,223	125,673	906,566	
% 100.0	% 0.3	% 0.1	% 6.5	% 11.3	% 81.7	نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق القطاع الجغرافي



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

و- مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	100,048	112,129	170,998	125,802	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
450,907	25,327	4,388	5,162	100,725	315,305	6 - مطالبات على البنوك
1,714,200	589,285	259,635	209,827	320,041	335,412	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
420,564	398,946	6,458	5,331	5,034	4,795	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
252,387	43	646	-	28,480	223,218	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,429,340	295,800	135,424	78,534	413,557	506,025	12 - موجودات أخرى
4,802,688	1,309,401	506,399	410,983	1,038,835	1,536,870	
نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية						
%100.0	%27.3	%10.5	%8.6	%21.6	%32.0	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - بنود نقدية
406,467	5,342	62,606	88,557	100,258	149,704	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
525,723	9,407	20,108	20,891	132,237	343,080	6 - مطالبات على البنوك
1,626,246	485,159	335,698	267,600	322,803	214,986	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
444,274	414,696	9,880	8,206	7,612	3,880	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
257,171	28	-	-	29,718	227,425	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,459,565	323,243	109,968	163,399	483,878	379,077	12 - موجودات أخرى
4,754,590	1,237,875	538,260	548,653	1,076,506	1,353,296	
نسبة مجموع التعرض للإئتمان عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية						
%100.0	%26.0	%11.3	%11.5	%22.6	%28.5	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ز - التعرض للإئتمان الممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
26,313	-	-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
508,977	-	100,048	112,129	170,998	125,802	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
371,553	15,739	-	-	64,146	291,668	6 - مطالبات على البنوك
758,263	279,671	93,702	70,400	172,268	142,222	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
404,830	396,078	2,821	2,772	971	2,188	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
251,888	43	646	-	28,480	222,719	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,347,914	294,443	97,373	77,602	402,301	476,195	12 - موجودات أخرى
3,669,738	985,974	294,590	262,903	839,164	1,287,107	
نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية						
%100.0	%26.9	%8.0	%7.2	%22.9	%35.1	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهرا	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
35,144	-	-	-	-	35,144	1 - بنود نقدية
406,467	5,342	62,606	88,557	100,258	149,704	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
433,484	1,392	12,917	15,864	88,860	314,451	6 - مطالبات على البنوك
719,950	170,574	180,524	134,409	155,054	79,389	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
424,231	411,194	5,275	4,796	2,350	616	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
256,789	28	-	-	29,718	227,043	11 - التعرض للقروض المتأخرة
1,369,561	322,772	75,488	146,514	478,987	345,800	12 - موجودات أخرى
3,645,626	911,302	336,810	390,140	855,227	1,152,147	
نسبة التعرض للإئتمان الممول عن طريق فترات الإستهقاق المتبقية						
%100.0	%25.0	%9.2	%10.7	%23.5	%31.6	



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ح - تعرض الائتمان الغير ممول عن طريق فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2010
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 أشهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
79,354	9,588	4,388	5,162	36,579	23,637	6 - مطالبات على البنوك
955,937	309,614	165,933	139,427	147,773	193,190	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
15,734	2,868	3,637	2,559	4,063	2,607	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10- القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
499	-	-	-	-	499	11- التعرض للقروض المتأخرة
81,426	1,357	38,051	932	11,256	29,830	12- موجودات أخرى
1,132,950	323,427	212,009	148,080	199,671	249,763	
نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية						
%100.0	%28.5	%18.7	%13.1	%17.6	%22.0	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2009
المجموع	أكثر من سنة	12 - 6 أشهر	6 - 3 أشهر	3 - 1 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1 - بنود نقدية
-	-	-	-	-	-	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
92,239	8,015	7,191	5,027	43,377	28,629	6 - مطالبات على البنوك
906,296	314,585	155,174	133,191	167,749	135,597	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
20,043	3,502	4,605	3,410	5,262	3,264	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10- القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
382	-	-	-	-	382	11- التعرض للقروض المتأخرة
90,004	471	34,480	16,885	4,891	33,277	12- موجودات أخرى
1,108,964	326,573	201,450	158,513	221,279	201,149	
نسبة التعرض للإئتمان غير الممول عن طريق فترات الإستحقاق المتبقية						
%100.0	%29.4	%18.2	%14.3	%20.0	%18.1	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ط - انخفاض قيمة القروض عن طريق المحفظة المعيارية

2009			2010		
ألف دينار كويتي			ألف دينار كويتي		
إجمالي الدين المخصص المحدد صافي الدين			إجمالي الدين المخصص المحدد صافي الدين		
-	-	-	-	-	-
-	(77,512)	77,512	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
16,863	(20,550)	37,413	14,043	(15,421)	29,464
235,756	(132,953)	368,709	233,949	(145,818)	379,767
-	-	-	-	-	-
4,171	(11,712)	15,883	3,896	(13,980)	17,876
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
256,790	(242,727)	499,517	251,888	(175,219)	427,107

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل عن طريق المحفظة المعيارية

2009		2010	
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي	
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
20,003	-	3,238	-
78,566	52,971	38,685	52,417
-	-	-	-
2,082	6,111	377	5,823
-	-	-	-
-	-	-	-
-	15,953	-	15,298
100,651	75,036	42,300	73,538



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات عن طريق القطاع الجغرافي

2009 ألف دينار كويتي			2010 ألف دينار كويتي			
إجمالي الدين	المخصص المحدد	صافي الدين	إجمالي الدين	المخصص المحدد	صافي الدين	
227,706	(137,007)	364,713	237,845	(111,132)	348,977	الكويت
29,084	(12,621)	41,705	14,043	(64,087)	78,130	آسيا
-	(3,374)	3,374	-	-	-	أوروبا
-	(12,213)	12,213	-	-	-	أمريكا
-	(77,512)	77,512	-	-	-	أخرى
256,790	(242,727)	499,517	251,888	(175,219)	427,107	

كما في 31 ديسمبر 2010، هناك مخصص عام بمبلغ 73,538 ألف دينار كويتي (2009 : 75,036 ألف دينار كويتي) يتعلق بدولة الكويت.

ل - الحركة على المخصصات

2009 ألف دينار كويتي			2010 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
203,813	87,120	116,693	317,763	75,036	242,727	المخصصات في 1 يناير
(3,089)	-	(3,089)	(106,735)	-	(106,735)	مبالغ مشطوبة
5,640	-	5,640	2,346	-	2,346	فروقات تحويل
2,614	-	2,614	(16,809)	-	(16,809)	مستردات
(4,316)	-	(4,316)	(40)	-	(40)	مضاف لبنك الكويت المركزي
113,101	(12,084)	125,185	52,232	(1,498)	53,730	بيان الدخل
317,763	75,036	242,727	248,757	73,538	175,219	المخصصات في 31 ديسمبر

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

م - التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

2009 ألف دينار كويتي		2010 ألف دينار كويتي	
التعرض للائتمان بعد تخفيض مخاطر الائتمان	التعرضات المصنفة	التعرض للائتمان بعد تخفيض مخاطر الائتمان	التعرضات المصنفة
35,144	-	26,313	-
406,627	-	509,191	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
272,842	202,821	133,083	278,251
916,326	-	941,796	-
-	-	-	-
404,344	-	379,757	-
-	-	-	-
222,576	-	157,963	-
600,334	-	589,257	-
2,858,193	202,821	2,737,350	278,251

6 - تخفيف خطر الائتمان:

لا يتم تصفية أي بنود، سواء ضمن الميزانية العمومية أو ضمن بنود خارج الميزانية العمومية، في طريقة احتساب كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن: الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... الخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، تتطلب السياسة الائتمانية المعمول بها لدى المجموعة إعادة تقييم ضمانات الأسهم المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، وفي حالة الضمانات المقدمة بعمولات أجنبية مختلفة يتم تقييم الضمانات على أساس يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل بالمجموعة لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بالمجموعة بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاذٍ لتصنيف الأسهم المقبولة لدى المجموعة كضمانات للتسهيلات الائتمانية، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

وتشتمل الضمانات المقبولة لدى المجموعة على النقد والكفالات المصرفية والأسهم والعقارات وما إلى ذلك وفقاً لشروط معينة تتعلق بالضمانات المؤهلة والهوامش المطلوبة على النحو المحدد في السياسة الائتمانية للمجموعة. كما أن عناصر تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لاحتساب كفاية رأس المال تتضمن الضمانات المقدمة في صورة نقد وأسهم والكفالات وذلك وفقاً للقواعد والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال. ولأغراض احتساب كفاية رأس المال، فإن الفئة الأساسية لضمانات للأطراف المقابلة الضامنة هي البنوك ذات التصنيفات المقبولة والأسهم المحلية المدرجة والتي تشكل النوع الرئيسي للضمانات والجزء الأكبر من الضمانات المستخدمة لتخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة لكفاية رأس المال.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

تم تغطية انكشاف البنك لمخاطر الائتمان من خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

2010 ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2010
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	26,313	1 - بنود نقدية
-	-	-	508,977	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	450,907	6 - مطالبات على البنوك
-	231,724	540,880	1,714,200	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	31,796	19,866	420,564	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	94,185	175,522	252,387	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	791,094	747,609	1,429,340	12 - موجودات أخرى
-	1,148,799	1,474,541	4,802,688	

2009 ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2009
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	35,144	1 - بنود نقدية
-	-	-	406,467	2 - مطالبات على السيادية
-	-	-	-	3 - مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	4 - مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	5 - مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	525,723	6 - مطالبات على البنوك
-	195,132	516,231	1,626,246	7 - مطالبات على الشركات
-	-	-	-	8 - مطالبات على موجودات التوريد
-	28,577	12,279	444,274	9 - الإستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10 - القروض السكنية الإستهلاكية المؤهلة لـ 35 % من المخاطر المرجحة
-	34,289	62,958	257,171	11 - التعرض للقروض المتأخرة
-	806,552	866,961	1,459,565	12 - موجودات أخرى
-	1,064,550	1,458,429	4,754,590	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

7 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي :

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
-	-	1 - مخاطر مراكز سعر الفائدة
1,005	20	2 - مخاطر مراكز الأسهم
364	256	3 - مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4 - مخاطر السلع
-	-	5 - الخيارات
1,369	276	

8 - مخاطر العمليات:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر العمليات والبالغة 19,239 ألف دينار كويتي (20,790 : 2009) ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال.

9 - مركز حقوق الملكية:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن بعض الحصص في الصناديق المدارة من قبل المجموعة مأخوذة لتتوافق مع التعليمات التي تتطلب من المجموعة بصفتها مدير الصندوق، بامتلاك 5% كحد أدنى من الوحدات المصدرة. إن امتلاك أدوات حقوق الملكية الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناء على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات متاحة للبيع. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، عند استبعاد أو انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم تحويل أية تعديلات في القيمة العادلة السابقة والمدرجة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة أو طرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. تعتبر إدارة البنك إن الاستثمارات المتاحة للبيع في الأسهم قد تعرضت لهبوط في قيمتها عند وجود هبوط مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة.



الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2010

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي :

2009	2010	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
165,530	215,989	1 - قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في الميزانية العمومية
		2 - نوعية وطبيعة الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع:
126,566	180,853	- أسهم مسعرة
38,964	35,136	- أسهم غير مسعرة
165,530	215,989	
18,192	244	3 - الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
		4 - مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في الميزانية العمومية
2,281	4,581	ولكن ليس من خلال بيان الدخل
1,026	2,061	5 - 45% من بند 4 والمتضمنة في الشريحة TIER 2 من رأس المال
19,713	25,616	6 - متطلبات رأسمالية متاحة للبيع

10 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك، تظهر السياسة تعليمات التخطيط لخطر سعر الفائدة، والتقرير والتحوط. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضاً. تظهر أيضاً السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقاً. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استناداً إلى فجوة إعادة التسعير هو :

2009		2010		
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
±@%2	±@%1	±@%2	±@%1	
19,188	9,594	26,927	13,464	دينار كويتي
921	461	506	253	دولار أمريكي
64	32	225	113	عملات أخرى
± 20,173	± 10,087	± 27,658	± 13,829	

شبكة الفروع

فاكس	تلفون	
22464870	22990000	مبارك الكبير
22404826	22990005	شارع عبدالله مبارك
23720449	22990043	أبو حليفة (كويت ماجك)
24741951	22990004	المطار (الوصول)
24712033	24712099	المطار (الجمارك)
24741951	24740026	المطار (المغادرة)
23913905	22990011	الفحيحيل - مجمع أجيال
24724867	22990045	الري
22411961	22990058	برج الداو
23280662	22990042	علي صباح السالم
24571797	22990056	النعيم
24719677	22990057	الرابية
22418997	22990060	شارع السور
24889129	22990036	الأندلس
24887316	22990019	العارضية
22562675	22990052	بنيد القار
22990193	22990059	صاحبة عبدالله مبارك
23830726	22990041	الظهر
22990102	22990062	الدسمة
23980434	22990014	شرق الأحمدى
22990751	22990009	فهد السالم
23923779	22990006	الفحيحيل
24723493	22990027	الفروانية (الجمعية)
22990232	22990064	هدية
22616451	22990016	حولي
22621904	22990020	حولي - شارع بيروت
23840191	22990017	جابر العلي
25334632	22990181	الجابرية
24551580	22990007	الجھراء
22990153	22990063	جليب الشيوخ
24745584	22990008	خيطان
24810549	22990015	الخالدية
24610062	22990038	المنطقة الحرة
24335856	22990763	وحدة حساب العامل
22573880	22990044	المنصورية
22474151	22990031	مجمع الوزارات
24723487	22990010	العمرية
25440035	22990024	القرين
25719570	22990033	رأس السالمية
25654902	22990018	الرميثية
22990354	22990054	صباح السالم
23613069	22990012	الصباحية
22463492	22990030	الصالحية
25727053	22990023	السالمية
25610780	22990051	سلوى
22454869	22990026	شرق
24837952	22990021	الثويخ
24345382	22990034	الدائري السادس
25737326	22990048	سوق السالمية
22990355	22990055	جنوب السرة
24877318	22990013	الصليخات
24817859	22990028	سوق الخضار
25379277	22990046	غرب مشرف
25352182	22990032	اليرموك